

فصل في مذكر التفسير
 الباب الرابع في مقدمة الدولة
 فصل القياس الاستدلالي
 فصل الاستصحاب
 فصل في الاستدلال على الشرع
 فصل في القياس الاستدلالي

عاشية

قدرة فيها احتجنا
 البحث في العلم
 تقسيم العلم إلى قسمين
 وكل منهما الساب هو العقل

هذه رسالة قصيرة مرغوبة * ومتن مثنى مقبولة * ومسألة بالبرهان
 في الفن المنطق * للعلم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
 اسماعيل ابي الشهاب بكنبوي * عليه راحة من ربه الملك القوي *

٤ فموضوعه المعانيات وقوانينه
 ٤ تبين الثاني في المقدمة
 ٤ تقسيم القياس إلى المفرد والتركيب
 ٤ تقسيم المفرد والتركيب إلى الحقيقة والافتراض

٥ تقسيم المفرد إلى المفرد والافتراض
 الباب الاول في المنطق للمفردة فصل في المنطق والبرهان
 ٦ في التفسير هو بين الكليات بحسب الصدق والاعتمال
 معارف نظائرت فليدرك ٨٩٠ نومردى فيصنعا مبد
 ٧ في التفسير هو بين الكليات بحسب الصدق والاعتمال

٨ فصل في الثاني والعرض
 ٩ فصل في الكلمات الخمسة
 ١٠ فصل في الكلمات الخمسة
 ١١ فصل في التفسير

١٢ الباب الثاني في قول الشارح
 ١٣ فصل في التفسير
 ١٤ الباب الثالث في القياس والمحكمات فصل القضية

١٤ في القضية قول
 ١٤ فان حكم فيها يوقع شيئا
 ١٤ والمحكم عليه مقبلا (مطبوعة غنائية)
 ١٤ والشرطية ان حكم فيها
 ١٤ او يوقع القيد
 ١٤ وكل من اعملة والمصلحة والمصلحة
 ١٤ فقد ظهر ان اعملة كل قضية
 ١٤ فصل في التفسير

١٥ فصل في التفسير
 ١٥ فصل في التفسير
 ١٥ فصل في التفسير
 ١٥ فصل في التفسير

برهان كلبيوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالية بسط مقدمة لفتح الابواب * واجناس مدائح نالية
ركبت موجهة لذلك الجواب * المتزككاته فاته عن حدود مدارك
الالباب * الشفقت من جل صفاته عن رسوم التقص والتقص بلا ارتياب *
على ان عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان
بنعم استنيرة سبيل المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والخباير عن غرائب ملكه وملكوته * وارادت الابصار والبصائر الى
بدئها في حجاب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجليل
والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص والفراد الآداب * على
من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود
حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لئلا يتوسط بيننا وبين نتائج
ام الكتاب * بقوانين حاسمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين قاسمة
لظهور مقالات مصانع الخطباء * وواضحة لمشايخ الشراء * ومجالات
الحيلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفتوا كليات احكامه الحقة الموصلة
الى رب الارباب * وشرحوا اقواله بينات تمثل لها صور الصواب من وراء

قوله احكامه

قوله الامانات

حجاب * حيث قصوا بلطق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات
المشروطة بمداومة الاتصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشراف
الممكنات * فنحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب *
وقدحوا في جنود الفنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذبنوا
لوازمها الخفية بمصابيح مقدّمات دائمة باتوار اليقين * وعدلوا في تحصيل
نظرياتهما الموجهة الى ضروريات الدين * فيدهم مسلمات الهدى
متحدسة بمقبولات السقومتواترات الكتاب * وشاهدتم المشهورات
من وهميات الضلال منعكة الى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا
في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحلوا في بوادي
المبادئ القرينة والبعيدة على جبال التوفيق * ماطلع على جنات الجنان
طوال العرقان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الاذهان بمطالع
ايقان بوجوب حسن مأب (وبعد) فلما كان المنطق لطاق الافكار *
وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول بشخص المصدق عن الكذاب
ومقياس عقول يميز عن العمق كل منجذب * ويهتدي بهداه كل نظار *
كانه علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
القوم خادهم بالامر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي
مشتغلا ذكاه * وفي توقد ذهنه الذكي يحكي ذكاه * قابلا لتحلي
بجواهر الانهار الحدية من بين الارباب * مائلا الى تحلي زواجر
الاتوار القدسية حين اناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت
في سلك البيان قرائد فوائده * ورتبتها على مقدمة وخاتمة ابواب *
نفهم الله تعالى في كل مايسئل وبحجاب * وما توفيق الاباء الجليل *
وهو حسي ونعم الوكيل (مقدمة) وفيها بحثان البحث الاول ان العلم
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
الخبرية على سبيل الاذعان قصديق والافصوح * سواء كان ادراكا لغير
النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية بدون الاذعان
وكل منهما اما بدهي او نظري * تكتسب بالنظر وهو ملاحظة العقول
لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة لتأدي الى المجهول فالواصل
الى التصور النظري يسمى معرفا وقولا شارحا واجزاؤه الكلليات

قوله وهو ملاحظة العقول
مقدمة وفيها بحثان
البحث الاول في تعريف العلم
قسم العلم الى المصور والمفهوم
كل منهما اما بدهي او نظري
قوله واجزاؤه

الحس المعلومة بداهة واكتسابا والموصول الى التصديق النظري يسمى
 دليلا ووجه اجزائه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل
 من الاكتسابين فاحتجج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث
 اتصالها صم عن الخطأ وهو المنطق فوضوعه المعلومات وغاية العصة
 عن الخطأ في الافكار **البحث الثاني ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل**
 من فهمه فهم شيء آخر فالتى الاول يسمى دالا والثاني مدلولاً فان كان
 الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة
 الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافظلية ودلالة اللفظ بالوضع
 على تمام ماوضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق
 وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فيضمن
 دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب
 على الفئارب والمضروب ويلزمها المطابقة يقينا بخلاف العكس كزوم
 احدهما للآخرى **واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزءه دلالة على جزء**
 معناه المطابق لفرد والا فركب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه
 قاداة والا فان دل بهيته على احد الازمنة فكلمة والاقاسم والركب ان صح
 سكوت المتكلم عليه فقام اما خبري ان احتمل الصدق والكذب او انشائي
 ان لم يحتمل والاقاص وكل من المفرد والركب ان استعمل فيها وضع له
 في اصطلاح التخاطب حقيقة او في لازمه مع جواز ارادته فكتابة والافع
 العلاقة المتعبرة بينه وبين المراد مجاز ويبدو لها غلط ولا بد للكتابة والمجاز
 من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول
 والاستعداد والسببية والجوار والمعموم والخصوص والمظهرية وغيرها
 فمجاز مرسل كاستعمال اليد في الثعنة والجلل الخبرية في معنى الانتشاء
 وبالعكس والاقاستعارة اما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال
 الامثال المضروبة في اشياء معانيها واما في المفرد المصروح به في الكلام
 وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر
 ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب
 الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات والحروف كنادى في معنى ينادى

فوضوعه المعلومات وغايته

قوله بحيث

البحث الثاني في الدلالة

قوله كدلالة

قوله بخلاف

تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب

تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز

قوله وكل

قوله او في لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال

والفاعل في المضارب التسمية بقية استعمال أحد المصدرين في الآخر
وكلام الغرض في الغاية الجزئية بقية استعمال مطلق الغرض في مطلق
الغاية وأما في المفرد المرموز إليه في الكلام بآتيان لازمته التسمية وتسمى
استمارة مكتبة كلفظ التكلم المستعمل في الحال في قولهم نطق الحلال حيث
شبه الحال بالتكلم بقرينة آتيان التعلق لها وهذه القرينة تسمى استمارة
تخييلية ثم لفظ المفرد أن تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد
فتشرك بينهما أو في اصطلاحين بأن ينقل من أحدهما إلى الآخر مناسبة
بينهما فتقول ينسب إلى الثقل من العرف العام والخاص والافتحص
وكل من هذه الثلاثة بالقياس إلى المعنى المعين أن تشخص ذلك المعنى يسمى
جزئيا حقيقيا أما علما كريد أو غيره كالسماء والاشارات والأقان فتأخر في
إفرد باولية أو اولوية يسمى مشتركاً كالأبيض والأحمر والافتواطاً
كالإنسان الغير المتفاوت في أفراد وأما التفاوت في العوارض
والأوصاف ولهذا اشتهر أن لا تشكك في الذات والذاتيات ه وأعلم
أن المعنى أيضاً إما مفرد أو مركب ه ما معناه لفظ المفرد والمركب
(الباب الأول في المعاني المفردة فصل في الكل والجزء) إذا علمت شيئاً
بمحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع
قطع النظر عن هذه الحقيقة معلوم مفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر إلى
ذاته أن لم يحجز بالعقل المتحد مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كريد
المرئي والأفكلي سواء امتنع فرد في الخارج كسر ملك البارئ تعالى واللاشيء
ويسمى كلياً فرضياً أو امكناً ولم يوجد كالعقل أو وجد واحد فقط مع
امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدي محصور
كالكوأب السيارة أو غير محصور كالإنسان وذلك الاتحاد هو معنى حل
الكل على جزئياته مواطاة وصدقه عليها أما في الواقع أن كانت الجزئيات
موجودة فيه أو في الفرض أن لم توجد إلا في مجرد الفرض ه ثم الكل أن
ثبت لأفراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول
أول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخارج للنار والبارد للعلم أو في
كل من الخارج والذهن كذاتيات الأعيان الحقيقية مثل الإنسان والحيوان
أو المقدرة مثل العقل وكأوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتسمية

قوله وأما في المفرد

تقسيم المفرد إلى المشترك والمقتول

قوله إن لا تشكك

باب الأول في المعاني المفردة

فصل في الكل والجزء

قوله بمجرد النظر

شبه

شبه

قوله مثل الزوج

قوله منه ما بحث
تقديم المقولات الثانية

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو مقول ثان منه ما بحث عنه
في المطلق كفهوم الكلّي العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيًا وهو المنقسم
الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا
طبيعيًا منتزعا الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي
الطبيعي والمطلق يسمى كليا عقليا منتزعا الى الكليات الخمس العقلية فاذا
قلنا الحيوان جنس ففهوم الحيوان جنس طبيعي وفهوم الجنس جنس
منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي وفهوم القضية
والقياس وغيرها من المفاهيم المبجوت عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث
عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كفهوم الواجب والممكن والمتع
ولاشئ من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة الوجود
بدون الشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير
الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد
المركب منه ومن الشخصيات كريد المركب من الانسان والشخصيات
لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود
افراد لان نفسه مع كونه معرضا لقابلية التكرار موجود فيه ولنا جعلوا
الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي
المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافئهما في الخارج لا وجود لافرادهما
فيه لكونها امورا اعتبارية كاثار المقولات الثانية والجزئي اما مادي
ان كان جسمًا كريد او جسمانيا كعوارض المحسوسة واما مجرّد كالواجب
تعالى عند الكل وكالمقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند
الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشئ في الذهن مالم يدرك باحدى
الحواس الظاهرة او بالوجدان كالمشعر المحسوس وجدانناهم الكليات
ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كليا من الجانبين فتساويان
كالانسان والناطق وكذا تقيضا كاللانا انسان والناطق او من احد
الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان وتقيضا هما
بالعكس كاللانا حيوان والانا انسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فتباينان
كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع تقيض الآخر

قوله كفهوم الواجب
شرح

قوله ولنا

شرح

قوله عند الكل

قوله عند الكل
الان لا يوجد الكل
سبب اربعة

قوله ان كان

قوله بالفعل

قوله كالانسان والناطق

وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضهما مبادية جزئية
 هي اعم من المبادية الكلية كما في تقيض المتناضين كالانسان واللا انسان
 ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما
 تصادق ولا تعاقب كايان بل جزئيان من الجانبين قائم واخص من وجه
 كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين تقيضهما
 مبادية جزئية هي اعم ايضا اذ بين تقيض مثل الحيوان واللا انسان مبادية
 كلية وبين تقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي
 اخص مطلقا من الكلية الصديق عليه ومباين لاسائر الكليات واما
 الجزئيان فهما اما متباينان كزريد وحمرو واما متساويان كما اذا اشترقا
 الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذين متصادقان متساويان
 معده هي النسب الاربع بحسب الصدق والحل وقد تعتبر تلك النسب
 بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد
 بان يقال القهريمان ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق
 كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه
 فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط قائم
 واخص مطلقا كاضاعة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق
 كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان
 والاوزاع فتباينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والاقام قائم واخص
 من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين
 القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة واحدة
 كايان المحصورات والوجهات تكون الكلية اخص من الجزئية والضرورة
 من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد
 مختلفة كايان طر في الشرطيت لكن التحقق وعدم التحقق المعتبرين
 في لسب الاتفاقيات الحاصلة ما هو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها
 الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غير هاهن الاتفاقيات العامة والزميات
 والمصاديق ما هو اعم منه وبما بحسب الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال
 والافتراق لزوما وفرضا وقد يكون طر قاهما او احدهما محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

في النسب الاربع بحسب
 الصدق والتحقيق

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله وبين

قوله بمجرّد

قوله كالحية

فصل في المثلث والعدد

قوله او غير يميز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين كالمسبوق من غير فرق * واعلم ان
بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسباً اخرى بحسب
تجويز العقل بمجرّد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما
ونسى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تضاداً بحسب ذلك التجويز
كلياً من الجانبين فتساويان كالحية التام مع المحدود او من احد الجانبين
فقط فاقم واخص مطلقاً كالحية الناقص مع المحدود وان تضاداً كلياً
من الجانبين فتباينان كلياً كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا
فاقم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع المثلث (تمية)
قد يطلق الكلّي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كلياً وجزئياً
اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كافي كلي اخص
من كلي آخر واما النسبة بين الكلّي الحقيقي والاخصي فبالعكس لان الكلّي
الاضافي اخص مطلقاً من الحقيقي (فصل في الذاتى والعرضى) الكلّي
المحمول على شيء آخر كلي او جزئي ان لم يكن خارجاً عن ذاته وحقيقته
فذاق له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها
المساوي لها يميز الها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم
يميز الها في الجملة كالحيلس والنامى او غير يميز اسلاً كالجوهر والحيوان
والا عرضي له سواء كان مساوياً لها او اخص يميزا عن جميع ماعداها
كالضاحك بالقوة او بالفعل واعم يميز الها في الجملة او غير يميز اسلاً كالشيء
جميع ذلك للانسان * ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت
تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان
بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضاً وكالناطق
حيث اشتركت في الحيوان ايضاً والافشرك تام كالانسان بالنسبة الى
افراده كالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتي يميز للعامة
في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقاً ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتي
سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالنسبة الى افراد ذاتي
اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة
ملعن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن
 الانسان طالب للحيوان الناطق وبما هما او بما هم عن زيد وعمره او مع
 بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان
 وغنهما مع الشجر طالب للجسم الثابت ومع الحجر طالب للجسم ومع
 العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شئ ما يميز الذاتي
 المطلوب بكلمة ما هناك تميزا في الجملة اما يميزه الذاتي ان قيده بقيد
 في ذاته او يميزه المرضي ان قيده بقيد في عرضه او المميز المطلق ان لم
 يقيد بشئ فالسائل عن زيد وحده او مع عمرو باى شئ هو في ذاته
 طالب لناطق او الحساس او النامي او القابل للابعاد وباى شئ في عرضه
 طالب لمثل الضاحك او الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس
 باى شئ هما في ذاتهما طالب للحساس او النامي او القابل وباى شئ
 في عرضه طالب لمثل المتفلسف او المتبحر وقس عليه ما علم ان ذاتي
 الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها
 في الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتي
 الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه
 عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل في الكليات الخمس)
 قد سبق ان الكلي اما ذاتي واما عرضي فالذاتي ان كان عين الحقيقة
 المختصة بجزئياته بحيث يكون محولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد
 من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو حقيقي كالانسان والشمس
 ويرتف باه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالموارد لا بالحقيقة
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اسم
 من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محولا في جواب السؤال
 بما هو عن المتعدد من جزئياته لاعتن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة
 كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويرتف باه كلي مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم
 يكن جزأ اسم كذلك بل جزأ يميزها في الجملة بحيث لا يكون محولا
 في جواب ما هو بل في جواب اى شئ هو في ذاته فهو فصل لهما

قوله الذاتي

فصل في الكليات الخمس

قوله ان كان

قوله فان كان

قوله بل جزأ

قوله كالناطق

قوله وان عم

فصل في اقسام الذاتيات

قوله كالحيوان

ماويها كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويمرّف بانه كليّ
مقول على الشيء في جواب اى شيء في ذاته والعرضى ان اختص
بحقيقة واحدة من الحقائق مميّزا لها عن جميع ما عداها بحيث يكون
محمولا في جواب اى شيء في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
او اخص كالضاحك بالقوّة او بالفعل للانسان والتمتص للحيوان
وتمرّف بانها كلية مختصة بالشيء يقال عليه في جواب اى شيء في عرضه
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
عام لها كالتمتص للانسان والتحيّز للحيوان ويمرّف بانه كليّ يقال
على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً واعلم انه قد تصادق هذه
الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالاشياء فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قلوا ان الكليات الحسنة متصادقة
في مفهوم الملون (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه
كأنواع الحجر ذات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
الاجناس والنصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على
النوع الحقيقي كما تقدم والكليّ الاخص منه يسمى صنفاً كالروميّ
والزنجي وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ماها كالحيوان والجسم ويسمى نوعاً اضافياً وبين المعنيين عموم من وجه
لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان
وصدق الحقيقي بدون الاضافي في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس
في الجنس التدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماعية ان كان
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب
ماها فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم الثامي للحيوان
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
يميد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضاً اما فصل قريب
لها ان ميّزها عن جميع ما يشتركها في الجنس القريب كالناطق
للانسان والحساس للحيوان واما فصل يميدها ان ميّزها عن
مشاركاتها في الجنس البعيد فقط كالثامي للانسان والحيوان والفصل

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءاً منها ومقسم لما فوقها من الاجناس
كالجنس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم الثامي والجسم
والجوهر فكل مقوم للمالي مقوم للسافل بدون العكس وكل مقسم
للسافل مقسم للمالي بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولاً من النوع
المالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
وما بينهما انواعاً متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعوداً من الجنس
القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس
الاجناس وما بينهما اجناساً متوسطة فين الجنس والنوع الاضافي
صوم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بيه فيها ولا تتركب
من امرين متساويين ولا من اجناس وقصود غير متاهية لامتناعها
بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام
المرضيات) كل من اخلصة والمرض العام ان امتنع انعكاسه عن
الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني اوفي كليهما فهو عرض
لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للثاوي والثاني لازم
الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاريسة
والا فمرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالقول للانسان
اولاً كالنالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك
بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضاً اما خاصة النوع
كالتقدم واما خاصة الجنس كاللتنفس للحيوان والمنحيز للجسم وخاصة
الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي الاخص
خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
المرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالمنحيز للانسان
والحيوان وتسمى خاصة مضادة وما تقدم خاصة مطلقة * فالمرض
العام قسمان يميز للماهية في الجملة وغير يميز اسلاً كالشيء والممكن العام
الشاملين للواجب والممكن والمتع (تنبه) اللزوم الخارجي
هو امتناع انعكاسك اللازم عن وجود اللزوم في الخارج تحقيقاً للزوم
الحرارة للثاوي او تقدير اللزوم المنحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بيه

فصل في اقسام المرضيات

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالنالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

في الخارج والزموم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
الزموم في الذهن تحقيقا للزموم الكلية للمنفاه او تقدير كلزوم
الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهانتنا وان لم يكن
وبين الزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات
وافتراق الخارجين في لوازم الوجود الخارجين والذهني في لوازم
الوجود الذهني وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو
المعتبر في المرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
الحرارة للسكر او مرصكين كلزوم احدي الفئتين للآخرى
والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم الممرات لتعريفاتها وعلى التقادير
فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوي
الزوايا الثلث للقائتين للثلث وكلزوم النتائج للادلة الغير اليئة الانتاج
كالشكل الثاني والثالث كما عجيبي والا فبين كلزوم الزوجية للاربية
خارجا وذهنا وقد يطلق الزوم على الزوم البين بالمعنى الاخص
تاسبق وهو ما يكون العلم بالزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم
بالزوم بينهما كلزوم الممرات لتعريفاتها والنتائج للادلة اليئة
الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة
اليها مثل الجهل والعنى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل
المقول واما عند اهل المربية فالمعتبر فيها الزوم الذهني في الجملة
ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني الجزائية الخارجة
في المدلولات الالتزامية (الباب الثاني في قول الشارح) وهو قول
يكتب من تصويره تصوير شيء آخر اما بكنهه او بوجه يميزه مما عاده
فالقول الكاسب يسمى معرفا اسم فاعل وتعريفه والتكسب يسمى
معرفا اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المختصة وهو المركب
من الجنس والفصل القربين فهو حدة تام كالحيوان الناطق للانسان
والجوهر القابل للابعاد الجسم او بعضها المحض كالفصل القريب
وحده او مع الجنس البعيد فخذ ناقصا كالناطق للانسان والجوهر
الحساس للحيوان وان لم يكن بالتدقيق المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

٦٧ قوله مفردين

٦٧ قوله على التقادير

الباب الثاني في قول الشارح

٦٧ قوله قول

٦٨ قوله من تصويره

٦٩ قوله او بعضها

القريب كالحَيوان الضاحك للإنسان اومع جميع الفانيات كالحَيوان
 الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسما تاما أكل من الحدة التام
 والا فرسم ناقص ولو بالغاصة وحدها اومع العرض العام وان منع
 المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض بما اخذ في التعريف
 اما التخيير او الاطلاع على الذاتي والحق الجواز اذ العرض الاصيل هو
 التوضيح ولذا جاز الرسم الأكل وايضار بما يحصل به التخيير كما في
 قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عرض اذ الاظفار يدي البشرية
 مستقيم القائمة تحاك بالطبع ومن قيل الرسم الناقص التوضيح بالمثل
 والتقسيم ثم التعريف مطلقا اما حقيقي ان قصده بتحصيل صورة جديدة
 او تبيين ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظي
 وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضا التعريف
 مطلقا اما حقيقي ان كان تعريفنا علم وجوده في الخارج كتعريف
 الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمي ان كان كشفا عما يفهم
 من الاسم من غير ان يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجودا
 في نفسه كتعريف شيء من الاعيان قبل العلم بوجوده او لم يكن موجودا
 فيه مع امكانه كتعريف العقلاء اومع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين
 وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية جائلة باعتبار
 العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومي بالانسان
 الابيض اسميا فالنوع الحقيقي جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا
 اشكال بمحدودها على حدود الحدود واعلم ان المرف مطلقا لا بد ان
 يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه
 نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علمه بوجه آخر مطلوب (فصل)
 ويشترط في الكل كونه اجلي من المرف ومعلوما قبله اذ الكاسب علة
 يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية
 المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما
 يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف
 الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصله
 قوله فيكون
 قوله فلا اشكال

فصل في اشتداد علم التعريف

٦٩ قوله كتعريف الاب

٦٩ قوله في نفس

٦٩ قوله حتى

٦٩ قوله ما يجب

٧٠ قوله لان انضمام

الباب الثالث في القضايا

فصل

فالقضية قول

فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء

والحكم عليه مقدما

والشرطية ان حكم فيها

او بوقوع انفصال اصدها

وكل من الحلية والمصلحة

والمصلحة

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على
الابن او العكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كافي
التعريفات التي تدور عليها دورا فائدة ميا في نفس الامر وشرط المتأخرون
في الكل مساواته للمعرفة صدقا فلا يصح بالباين ولا بالاعم والاخص
والحق جواز الاعم في الحدة النقص والاعم والاخص في الرسم النقص
فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدة اتام مشروط بالمساواة صدقا
ومفهوما حتى يطل بمجرّد الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه وشرطوا فيه
ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية للصحة
ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة
ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود
ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحدة اتام شيء
واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام
الكلّي الى الكلّي لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلّي يخصص
فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث
في القضايا واحكامها فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة
وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد ثبتت واما مقولة هي معناها
المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الثابتة الخبرية التي هي
وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ او مقول يصح ان يقال
لقائل انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء اولا
وقوعه سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا
زيد قائم اوليس بقبلم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما
والمحكوم به تابا والشرطية ان حكم فيها بوقوع انفصال مضمون
قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت منفصلة نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اوليس كلما كانت طالعة فالليل
موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت
منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا
اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
وكل من الحلية والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

بوقوع النسبة واما سالبه ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر ان اجزاء كل قضية موجبة كانت او سالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة السامة الخبيرة التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فيخارجة عن الاجزاء خروجه البصر عن العي عند اهل التحقيق من القداء ولا تستند القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات اربعة تصور المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه صحيح للحكم عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور النسبة السامة الخبيرة كذلك ثم الاذعان بها جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا لمواقع او غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايضا وبشرط تعلقه باللا وقوع يسمى سلبا واتزاا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والاتزاع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما واللفظ الدال على الوقوع او اللا وقوع ولو بالاتزام يسمى رابطة وهي في الحليات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزءه كما في زيد قائم ابوه او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات الثقب في نحو لم يضم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والاتشائية نحو زيد جسم وامثاله واعلم ان الموضوع اما ذكرى جو ما فهم من لفظ الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع ^{في الحقيقة} وهو صفة في الكلي والافراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيق هو ما قصد بالحكم عليه اسالة قربا بمختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة للملاحظة نحو كل انسان او بعض حيوان وربما يحدان فيما اعدها مما كان الموضوع جزئيا حقيقا او كليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلي وذات الموضوع ماسدق عليه العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق والامكان

فقد ظهر ان اجزاء كل قضية

٧٠

قوله واما نفس

قوله المسماة

ولا تستند القضية

٧١

قوله ثم الاذعان

وهو على الحقيقة يسمى تصديقا

وقد يطلق الايجاب والايقاع

واللفظ الدال

٧٢

قوله واما نفس

قوله في زيد قائم

قوله ومثل

فالقضية مطلقا ان اشتملت

واعلم ان الموضوع

فربما يحدان

وربما يحدان

وذات الموضوع ماسدق عليه

المتعلق عند الفاعل في تقو له كل مركوب السطلي فرس صادق بالاعتبار
 الأول دون الثاني لا مكان دكوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته
 يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه بإحدى الجهات الآتية يسمى
 عقد الحيل ولا يراد بالمحمول الأفراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
 نحو الانسان كل ناطق (فصل) الكلية مطلقا موجبة كانت او سالبة
 ان كان موضوعها الذكري جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة
 نحو زيد او هذا علم اوليس بعلم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان
 من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن
 سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلتي اوليس بمنس
 وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية
 او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهمة نحو
 الانسان في خسر اوليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والذال
 على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم
 فيها على بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية
 وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع
 الذكري او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة
 الكلية وسورها نحو لا شيء ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لا شيء
 من الانسان فرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق
 فيها عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها
 نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع
 او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بالانسان فكل من الكليتين اخص
 مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعني الانجاب
 والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين
 الجزئيتين عموم من وجه والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم
 الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكمية الباعثة عن احوال اعيان
 الموجودات (فانذنان) احدهما ان لام التمرغف في نحو قولك الانسان
 كذا ان حملت على المهد الخاريجي الشخصي كانت قضية شخصية

٧٠ قوله صادق
 وصدق العنوان علم ذاته يسمى
 عقد الوضع
 ولا يراد بالمحمول الأفراد
 ٧١ قوله ولا يراد
 فصل الكلية

٧٢ قوله من الافراد

اما كلية ولما جزئية
 اشرفها الموجبة

٧٣ قوله وليس

وال

٧٤ قوله والمهمة
 الشخصية
 ٧٥ قوله الباعثة
 ولا استعمال للطبيعات
 ان لا لام التعريف
 ٧٦ قوله على المهد

قوله او من حيث

وثانيتها ان كل

فصل الخامسة

قوله باعتبار

قوله سواء كان

قوله وانا سلمته

وان حلت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعة او من حيث
تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مهمة اوفى ضمن كل فرد كما هو
الاستغراق كانت كلية اوفى ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد
الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وتانيتهما ان كلمة كل
قد تشمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في
الطاريحات او المقدرة في الحقيقات او من الافراد الذهنية في الذهنيات
كما اذا اضيفت الى التكررة فيكون سورا كما سبق وقد تشمل
مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل
الزمان اكلته فيثبت لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قوله
مجموع افراد الانسان فان اراد المجموع الشخص كانت شخصية
او كل مجموع اوبعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة
(فصل) الحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي اولا
وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد
الازمنة سميت خارجية كافي كل نازحارة او تقدير اسيت حقيقة كافي
هذا المثال وكما في كل عنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة
كان نارا او عنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون سارا
او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني اولا وقوعه
لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقدير اسيت
ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازدهان بلا فرض كقولنا
زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج ونسب ذهنية حقيقة او ممكنا
بححتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على الحالات نحو زوجية
الحسة متصورة واجتماع التقيضين محال ونسب ذهنية فرضية فقولك
اجتماع التقيضين بصير ممثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود
الحق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلمت
بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب التقيضين
مما وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير
وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

٧٤ قوله كان نرجسية

٧٤ قوله فالوجود

٧٥ قوله ولذا وقع

٧٥ قوله قبل محقق

فالموجبات الكليات الخارجية

٧٥ قوله نحو كل

٧٥ قوله وسلب العوارض

سلبه بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع
الوجود في الذهن تحقيقا أو فرضا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية
كاذبة وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
في موجبة كل نوع منها معتبر في سلبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما
والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو
في أحد الأزمنة ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدّر والاعم
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق أبدا ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهني المحقق ولو في أحد الأزمنة أو المفروض الغير المحقق
فيه أبدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا
للنوع فيدخل الخارجي في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا
في الخارجية إذا فعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع قبل محقق
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرض في الحقيقة
والذهنية فالموجبات الكليات من الخارجية والحقيقة والذهنية كل
منها اعم من وجه من الآخرين لصدق الكل فيها كان الموضوع
موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا في الوجودين نحو كل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونها فيها انحصار
العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب
السلطان فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقة بدونها فيها
كان الموضوع مقدّرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي
نحو كل عقلاء بطير وصدق الذهنية بدونها فيها كان المحمول من
المعقولات الثانية نحو كل انسان تمكن وكذا بين تقاضها عن السوالب
الخارجية الخارجية والحقيقة والذهنية لصدق الكل في سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان
وصدق الخارجية بدون الحقيقة في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن الموضوع المعلوم في الخارج نحو بعض العقلاء ليس بصيرا في الخارج
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

نحو بعض العنقاء ليس يمكن في الخارج وصدق الحقيقة بدون الخارجية
 في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذئبية في مثل بعض
 العنقاء ليس يمكن في الخارج وصدق الذئبية بدونها في سلب عوارض
 الوجود الخارجية عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن
 واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقية وهو
 ظاهر وتقيضها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقية اعم من
 وجه من الذئبية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقها
 بدون الذئبية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان
 يمكن وكذا بين تقيضها اعني السالبين الكلين الخارجية والحقيقية
 وبين تقيضها اعني السالبة الكلية الذئبية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة
 في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات
 ايضا غير مثال المركوب (فصل في المدول والتحصيل) الحلية مطلقا
 ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى نسمى محصلة نحو الانسان حيوان
 او ليس بفرس والافعدولة الموضوع او المحمول او الطرفين نحو اللاحق
 جاد والعرب لاعالم او احمى وقد يخص المحصلة بالوجه منها ونسمى
 السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المدولة المحمول وبين السالبة
 البسيطة لفظي ومعنوي اما اللفظي فبان الغالب في المدول مثل لا وغير
 وفي السلب مثل ليس وبتقديم رابطة الانجاب على اداة السلب في
 المدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس
 هو قائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوي
 فبان المدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العمدي وهو ربط السلب
 والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط وايضا
 السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذئبية اعم مطلقا
 من موجبة المدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على
 تحقق الوجود المعبر مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبه فيصدق السالبة
 البسيطة من الخارجية مع موجبتها المدولة المحمول فيها وجد الموضوع
 في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر
 قوله وتقيضها

قوله وكذا بين
 قوله ويظهر

فصل في المدول

وقد قصر المحصلة

قوله وبتقديم

قوله يتوقف

اولا فرس وبدولها فيما عداها سواء امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج
تحقيقا نحو لاشئ من النقاء بحجم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك
البارى تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع موجبتها المدولة فيها
امكن الموضوع واطك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو
النقاء او الفرس ليس بكتاب او لا كاتب في الخارج وبدولها فيما لم يمكن
كما في سلب العوارض الخارجية عن الحالات نحو لاشئ من الشريك
بصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المدولة فيها وجد
الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا واطك عنه المحمول فيه نحو
الاربعة ليست بخرد او لا فرد في الذهن وبدولها فيما لم يوجد في الذهن
بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من الحالات بصير في الذهن
او موجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المدولة فيها وجد
الموضوع في الذهن بواسطة الفرض واطك عنه المحمول فيه كما في هذا
المثال وبدولها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعدوم المطلق
بعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيها وجد
الموضوع وكذا السالبة المدولة المحمول اهم مطلقا من الموجبة المحصلة
ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاطقا والاشيان
ناطق (تبي) فديحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع
التقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون
موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واهم من
الموجة المدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
المعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية
فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم انما كان
وان ساعة فساعة وان دائما فعاثم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية
وان توقفت انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم
(فصل) احملية مطلقا لا بد لنفسها الايجابية او السلبية من كيفية
الضرورة والملا ضرورة والدوام واللا دوام والفصل والامكان
في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يكن في الحملية

٧٦ قوله فيما وجد

٧٧ قوله لاشئ

٧٨ قوله لكنها

٧٩ قوله انعقاد

فصل احملية

فان لم يكن في الحملية

كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فوجهة وملايد اليان
من اللفظ المدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير
مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالوجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
الثالثة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج
تحقيقا في الخارجية او تقديرها في الحقيقية اوفي الدهن في الذهنية تسمى
ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان او ليس يقر من بالضرورة مادام
موجودا ولا شيء من الحالات يصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما
فيه او بضرورة مادام وصف الموضوع فشرطه عامة اما معنى
ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او ليس بإمكانها
بالضرورة مادام كاتبها اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها
ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن الوصف مدخل في الضرورة
نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبها في المعين عموم من وجه
اذ يتفارقان في هذين الشالين ويصدقان معا فيها كان العنوان الذي له
مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل
منخسف مظلم او بضرورة مادام في وقت معين عنه الحاكم من بين اوقات
الموضوع فوقية مطلقة اوفي وقت ملام بعينه وان كان متعينا في نفسه
فتشترط مطلقة نحو كل قر منخسف او ليس بمعنى بالضرورة وقت
الحيلولة اوفي وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدايمة مطلقة
كشال الضرورية او مادام الوصف ففرعية عامة كشال المشروطة
او غلبتها بمعنى خروجه الى الفعل ازالا وايدا اوفي احدا لازمة ولو مرة
فطلقة عامة نحو كل حيوان متفلس بالفعل او بإمكانها بمعنى سلب الضرورة
الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واتم الجهات الامكان العام
ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
بكل من المعين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا

وكذب الموجهة

فالوجهية

قوله مادام

او بضرورة

قوله بشرط الوصف

وجه

قوله فيها كان

او بضرورة

قوله كل منخسف

او في وقت ما لم يعينه

او بدوامها

قوله وبدوامها

قوله ازالا وايدا

او بإمكانها

قوله كل انسان

وهذه الثمانية

واعلم بالجهات

من الدوام الواسع وكل من الضروريتين الوقتين اعم من وجه من الدوامين
واما النسبة بين الضروريتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة
والدوام اخص مطلقا بما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص اخص
مطلقا بما في مطلق الوقت وقد قيد بالدوام الذاتي الشرعوية والرفقة
العامة قسمين مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتبا لا دائما بحسب الذات والوقت
المطلقان والمطلقة العامة قسمي وقتية ومنشئة وجودية لا دائمة نحو
كل فر منحرف بالضرورة وقت الجلولة او في وقت ما او بالفعل لا دائما
وقد قيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب
الوافقي قسمين وجودية لازورية وتمكنة خاصة نحو كل حيوان
متنفس بالفعل او بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيرا ما يكتفى
في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان حال كل حيوان متنفس بالامكان
الحال لان المكان الخالص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي
النسبة متلوهذا السبع مرات من حكيمين بسيطين متوافقين في الموضوع
الحقيقي والحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية
من الانجذاب والسلب لان الدوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة موافقين للبسطة المقيدة بهما في الموضوع والحمول
والكمية ومخالفين لها في الكيفية واعلم ان ههنا موجبات اخرى مما
يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الحليلة
ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية
او في وقت ما فطلقة منشئة او في بعض اوقات وصف الموضوع
خفية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
المخالف فتسمى خفية ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين فتسمى
فمكنة وقتية او في وقت ما فمكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة
وقد قيد الخفية المطلقة بالدوام الذاتي فتسمى خفية لا دائمة وهذه
مرتبة غير مشهورة ويمكن مراتب اخرى اذ يمكن قيد ما عدا الضرورية

وقد قيد باللا دوام

والوقتيتان

وقد قيد الحاطقة

وكثيرا ما يكتفى

وهذه السبع

قوله في الموضوع
واعلم ان ههنا

وان حكم خفيا

وقد قيد

وبحسب

باللاضرورة الذاتية وماعدا العائتين باللاادوام الذاتي كما يمكن تحيد
 ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العائتين باللاادوام
 الوصفية وماعدا الوقية او المتشترطة للطاقة باللاضرورة الوقية المعينة
 اوضح المعينة وان لم يعتبروا جميعها (نتيه) الضرورة تطلق عندهم
 على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي
 هو أن يكون ذات الموضوع وماعية آية عن انكسار النسبة بحيث لو فرض
 الانكسار اقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب الذات الاربعة
 والا انقلبت الى ماهية واحده من الافراد دون ثبوت الزوجية لها ذلك لو فرض
 انكسار الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما زيان لا يمكن موجودة في شيء
 من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى
 ماعيتها فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الاحجاب التوقف على وجود
 الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم اوحى
 بالضرورة بخلاف السلب الغير التوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب
 القرسية عن الانسان مثلا وجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء
 وجد في الخارج او في ذهنه اولم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة
 ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وتطلق على الضرورة بشرط
 المحول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل اوليس
 بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه
 بملك الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فضلا
 اختصاريا لا يلحظ ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه
 ضروري في ذلك الوقت لابدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية
 لفعل قائم ضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
 الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية
 والضرورة الوقية المعينة والضرورة الوقية الغير المعينة والضرورة
 بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل للكل
 والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب
 عن الطرفين اعتكاف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فلا يمكن ذاتي

قوله وماعدا
 قوله او المتشترطة

نتيجة

قوله نحو

قوله بشرط وتكون طائفة على الضرورة

فان سلب

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعي ويسى امكانا بحسب نفس الامر
 او الضرورة الذاتية فالامكان عامي او الضرورة الوصفية فالامكان
 حقيقي او الضرورة الواقعية الملية فالامكان وحي او الضرورة في وقت ما
 فالامكان دوامي وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب
 الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسى الخاص من العام
 امكانا خاصيا ومن الموقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق
 الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة
 الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف
 الخالي عن جميع الضرورات بخلاف البواق فان احد طرفيها قد يشتمل
 على ضرورة ما واصلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان
 على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية عن الطرفين وان وجدت
 الضرورة بشرط المحمول في احدهما ويسى امكانا خاصا (فصل)
 الشرطية ان حكم فيها بوجود اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه
 لعلاقة معلومة توجيه كهيئة المقدم التالى في المتصلة او لنقيضه في المتفصلة
 او معلوليه لاحدها او معلوليهما لعل واحد او سلب ذلك الوجوب
 سميت المتصلة لزومية نحو كلما حركات الشمس طالعة يلزم او يكون
 النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمتفصلة عنلوية نحو
 لا خسالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وليس اما
 ان يكون زوجا او متقسما بمقسولين وان حكم فيها باتفاق الاتصال
 او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او سلب ذلك الاتفاق سميت
 اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس ساعل واما ان يكون
 الانسان موجودا واما ان يكون النقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا
 المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم في الصدق المحقق بالفعل او سلب
 ذلك الاتفاق ويسى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو
 ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق
 في نفسه او سلب ذلك الاتفاق ويسى اتفاقية عامة كما في قولنا كلما كان
 الفرس كاتباً فالانسان ناطق ثم المتفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

٨٤ قوله وهو

٨٤ قوله واقفها

فصل

٨٤ قوله كهيئة

٨٤ قوله باتفاق

وان حكم

فالمتصلة

ثم المتفصلة

بالافتصال في الصدق والكذب مما اوبسب ذلك الافتصال سميت
 منفصلة حقيقية كما سبق اوفى الصدق فقط اوبسب سميت مائة الجمع
 نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا اوفى الكذب فقط اوبسب
 سميت مائة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد
 يطلق الاخيران على المعنى الاصح الشامل للمنفصلة الحقيقية بمحذوف
 قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحلبة المرددة المحمول
 بل في مطلق التزديد اذا التزديد كما يكون بين القضايا كما في التفصلات يكون
 بين المرددات المحمولة على شيء كما في الحلبيات المرددة المحمول وفي التقسيمات
 وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغالب وقد
 يكون كل من هذه التفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا نحو العدد
 اما زاد او ناقص او مساو بخلاف التفصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا
 ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان
 كانت متممة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في التفصلات نحو كلا
 ومهما ومتى وفي التفصلات نحو دائما والبة واما سالبة وسورها فيها
 نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق الجزئية اما موجبة
 وسورها فيها نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيها نحو قد لا يكون
 او على بعضها المعين فخصوية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل
 في السنة الآتية كان كذا والاقهمة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون
 تعيين الوضع لانها لا ملامل هناك فيجربى فيها المحصورات الاربع
 وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
 وفي الحلبيات باعتبار افرادهم وانما تصدق الموجبة الكلية من التصلة
 فيها كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مائة الجمع فيها كان
 بينهما تباين كلي ومن مائة الخلو فيها كان بين تقيضيهما تباين كلي والسالبة
 الجزئية من كل نوع منها تصدق في ملادة لم تصدق فيها موجبة الكلية
 وانما تصدق السالبة الكلية من التصلة فيها كان بينهما تباين كلي
 ومن مائة الجمع فيها كان بينهما مساواة ومن مائة الخلو فيها كان بين
 تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في الموات

قوله في الصدق

اوفى الصدق

اوفى الكذب

وقد يطلق

قوله والكل وقد يكون

قوله كل من

قوله العدد اما ثم الحكم

اما موجبة

واما سالبة

او على بعضها

او على بعضها

والا محمولة

فيجربى فيها

وانما تصدق

وطرفا الشرطية

التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما
حليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كذا ثبت انه كما كانت الشمس
طلعة فالنهار موجود يلزم انه كما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
طلعة او منفصلتان نحو كذا ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسبا بنقساويين او لا يكون
او مختلفان فهذه ستة اقسام الان ادوات الاتصال والانفصال اخرجهما
عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صدقتان نحو كذا كان زيد انسانا
كان حيويا او كاذبتان نحو كذا كان زيد فرسا كان ساعلا او مختلفتان
بان يكون المقدم كاذبا والثاني صادقا نحو كذا كان زيد فرسا كان حيوانا
او بالعكس كمكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية
لا تصدق في الرابع بل محصنة بالثلاثة الاول كان مطلق الاتفاقية الموجبة
الكلية او الجزئية منها محصنة بالصادقين او بشك صادق ومطلق
الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة
الحقيقية محصنة بالمختلفين ومن مائة الجمع محصنة بغير الصادقين ومن
مائة الخلو بغير الكاذبين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة
اما موجبتان كاسبق او سالبتان نحو كذا لم تكن الشمس طلعة لم يكن
النهار موجودا او مختلفتان نحو كذا كانت طلعة لم يكن الليل موجودا
ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلها بايجاب الاطراف وسلها ايضا بل
بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب بايجاب
وسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب
على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طلعة قليل
موجود (نبيه) كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال
فيئهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده
مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العقلاء
فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية
وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس
بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

وهما ايضا

٨٤ قوله لكن

٨٤ قوله لا تصدق

٨٤ قوله محصنة

٨٤ قوله بغير

وايضاً طرفاها

وقد اشير

٨٤ قوله بتقديم

٨٥ قوله هو وضع

٨٥ قوله فلا يصدق

وكل حكمين

وتعاقبة الحمار لجواز الانفكاك على بعض الأوضاع الممكنة هو وضع
وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من الزمنية
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في المناداة الكلية والجزئية وما
قال الكاتب من ان بين كل شيئين حتى القيصين لزوما جزئيا برهان
من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق القيصان تحقق احدهما وكلاهما تحقق
القيصان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدا القيصين تحقق القيص
الآخر ففسطة لان الاسطر والا كبر ان قيما بقيد وحده فسدت
المقدمة ثان وان قيما بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت
النتيجة لكن اللازم حيث قد يكون اذا تحقق احدا القيصين مع الآخر
تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمة متين
حيث انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى
والابطال انعكاس الموجبة الكلية للزمنية الى الموجبة الجزئية للزمنية
ويستضعف (فصل في التناقض) وهو اختلاف القيصين بالاجبال
والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط
التناقض في الكل باتحاد القيصين في المحكوم عليه الذكري والمحكوم به
وقيودهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي
المحصورات منهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين
وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اهم نحو كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس
بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا
كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد
لا يكون فالناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس
وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما
بحسب الجهة فالناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف
وللدائمة هو المطلقة العامة والمشرطة العامة هو الحينية الممكنة والمعرفة
العامة هو الحينية المطلقة والوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية ولا تنتشر
المطلقة هو الممكنة الدائمة واما نقائص المركبات فهو المفهوم

٩٥ قوله وكذا الكلام

٩٥ قوله كلما تحقق

٩٥ قوله ففسطة

٩٥ قوله وهو غير

فصل في التناقض

ويشترط

وفي المحصورات

واما بحسب الكميات

قوله هو السالبة الجزئية

قوله هو الممكنة العامة

واما نقائص المركبات

المردد بين تقيضي جزئها فتقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً قولك اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحيوي واما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالادوام الذاتي وبسهولة ذلك بعد تحقيق تناقض البساط على ما سبق لكن التردد في تناقض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن حكمي تقيضيهما على ان يكون حليصة كلية مرادة المحمول بالنسبة الى نفس التقيضين التقيضيين الكليين على ان يكون منفصلة مالة الخلو كما في تناقض المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلوياً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفصل لادائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشيء من الجسم بحويان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحليصة المرادة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل وتقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافقه في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان تقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من القزوم والصاد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان تقيض كل شيء في الحقيقة رفيه وان الملقوء مجازاً على ما بساوى التقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام تقيضاً للدوام الذاتي مع ان تقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شيء واحد ولا يرتضان معاً عن موجود في طرف الثبوت وان جاز ارتضاعهما عن المعلوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما تقيضاً للآخر كما سبق في باب الكليات واما التقيضان بمعنى الاول فلا يرتضان ولا يرتضان لاعتن موضوع موجود ولا عن موضوع ممدوم (فصل في المكش المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وسدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الخاصة

قوله كما في

١٧ قوله وهو كاذب

١٨ قوله بخلاف

وتقيض كل نوع

كما ان تقيض الشرطية

جميع ذلك

وتدليله التناقض

وفصل في العكس المستوي

١٩ قوله وقد يطلق

بالتدليل ولا اعتبار لعكس المتصلات لعدم امتياز احد جزئها
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمتغير المفيد ليس
 الا عكس الحليات والمتصلات الزروية فاللوجية كلية كانت او جزئية
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيها كان المعمول
 او التالي اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد
 مضي ولا يصدق عكسهما الكلي بل الى موجبة جزئية فقط فمن
 الدائمين والعامين تنعكسان الى حينة مطلقة فاذا قلت كل انسان
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان
 بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينة لادائمة ومن الوقتيتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن
 الدائمين الى دائمة كلية ومن العامين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين
 الى عرفية عامة كلية مقيدة بالدوام الناق في البعض وهذه
 هي القضايا الست المتعكدة السوالب ولا عكس للوافق التسع والسالبة
 الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة
 الموافقة لهما في الكيف والكم وانعكس القضايا الى عكسها عكسا
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهو ان يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينظم قياس متبع لما في الاصل وعدم انعكاسها رأسا الى
 ما هو اخص من عكسها ثابت بالتخلف في بعض المواد فان قلت
 فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا
 كلما تحقق التقيضان تحقق احدهما لم على تقدير كون تحقق احدهما
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتعة
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن فان قلت لما كان نالي الاصل مقيدا بقيد مع
 الآخر اوفي ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء
 المقدم المحال لامن الاوضاع المتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

فالموجبة

ولا عكس

قوله على منع

وانعكاس القضايا

وعدم انعكاسها

قوله كان ذلك

فصل

٨٨ قوله وبالعكس

٨٩ قوله على التفصيل

وعند المناظرين

٩٠ قوله والشرطية

٩١ قوله ولاعكس

الباب الرابع
الدليل

قوله ولو في الادعاء

وتلك القضية

٩٢ قوله وقد تطلق

لازما للاصل ففي العكس الاعم من بين هذه القضايا العكس الاخص
منها ايضا ومهما لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاعم (فصل)
في عكس التقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه
وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم
الموجبات من الحليات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس
المستوى وبالعكس فالوجه الكلية تنعكس الى نفسها فتوكل كل انسان
حيوان يتعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجة
الجزئية الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرقية عامة جزئية والسالبة
كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور
وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم
عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك
كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيوان بانسان وحكم الموجبات
ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس
فالوجبات تنعكس الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب
فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخاصتين الى
حنية لادائمة ومن الوقتين والوجوديتين الى مطلقة عامة
والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولاعكس
للواق من الحليات والشرطيات (الباب الرابع في صورة الادلة
والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتب من
التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو في الادعاء ظاهرا سواء كان له
استلزام كلي لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة
او لم يكن وسواء اكتسبت اليقين كافي البراهين او الظن كافي الامارات
او غيرها كافي البسطة وتلك القضية المكتوبة تسمى مطلوبا ومدعى
ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية
التي يتوقف محققه على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءا
منه كالصغرى والكبرى او خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة
وكالحكم الضمني بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراء ونحوها

وقد خص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تقرر في بعضها الظهورها او يشار
اليها بلقظ ووجه الدليل مشروطة بصحة مادته وصورتها بما هي الصورة
فيما تكون مستجبة لتسائط تذكرها بعد واما صحة المسادة فيان
تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث يتقنن من العلم بها مع الصورة
الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح الماداة الغير المرتبطة كزوجية
الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا الماداة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم
المناسب للمطلب كالمقدمة الكلية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الامن
اليقين ولا الماداة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالماداة التي
تدور عليه دورا ميا كافي الاستدلال بالحد المتضامين على الآخر
او علمت بعده كقوات الادلة المشتتة على المصادرة بلا دور باطل
او لم يعلمها اصلا كقوات الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ العلم
الكاسب علمه يجب تقدمها على العلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام
قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم
بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير
لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة
كقولنا الدرّة في الحلقة والحلقة في البيت فالدرّة في البيت بواسطة
صدق ان طرف الطرف طرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة
المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم
لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة
صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكتب تلك المقدمة المشتتة على
الاكبر كما انما سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومى كما تكتب
في قياس المساواة في نحو اجتماع التقيضين في الذهن والذهن في
الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة القريبة هي مقدمة خارجة
عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير
موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس التقيض
نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لاجسم هو لاجناب فانه انما
يستلزمه بواسطة عكس تقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

٨٩
قوله او يشار
وصورة الدليل

٨٩
قوله في الاستدلال

٨٩
قوله كقوات
قاله ليل

٨٩
قوله في الظروف

٨٩
قوله هي مقدمة وقسم

٩٠
قوله وقسم

غير مستلزم كذا وان استلزم العلم بالظن بالنتيجة بناء على ان حصول
الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا
القسم الاستدلال الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع أكثر
جزئياته كقولك كل حيوان غير النمساح بحر كذا فكذلك الأسفل عند المنفع
لان الانسان كذلك والقرس وغيرها مما رأينا من الحيوانات كذلك
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو أثبات حكم في شيء لوجوده
في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كاليت في التأليف واليت
حادث فالعالم حادث وأثبتوا عليه الجامع اما بالدوران هو ترتيب الشيء
على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الاول دائرا
والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه
وجودا كما في اليت وعدما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال
علة الحدوث اما التأليف او الامكان والتساني باطل لصفات الواجب
تعالى فتبين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمة البرهان
دون الامارة * وأعلم ان نتيجة الدليل تابعة لآخرى مقدماته بالحق
الاعم كيفا وكذا وعلمنا (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته
والمراد من الاستلزام الثاني ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنية
او غريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال
الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها
مما او صورة تقيضا يسمى قياسا استثنائيا واشتمل على صورتها
مستقما كقولنا كما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو
حادث وعلى صورة تقيضا غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا
لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضحة في المستقيم ورافعة
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها
فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكان متغير حادث
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدثا اصغر والمحكوم به

ومن هذا القسم الاستدلال

ومنه التمثيل

واثبتوا

واعلم
فصل

٩٠ قوله كيفا وكذا

٩٠ قوله يستلزم

خالقياس

٩١ قوله ربما

٩١ قوله والمقدمة

والحق المحكوم عليه

حدا كبيرا والمقدمة التي فيها الاسفر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواني او لتوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا بطرح عند اخذ هوالهيئة الحاصلة من اقتران الحد اوسط
بالآخرين حملا او وضعاً يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كيفا او كما ضربا وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على
ما بعدها وان لم تشتملا على الاسفر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي
مطلقا لا يتركب من حليتين بل من حلية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرطا انتاج كون المقدمة الشرطية موجبة
لزومية او عادية وكون احدي مقدمة متية كلية باعتبار الازمان والاضلاع
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والا فينتج بدون كلية شئ منهما
كقول الشجع اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالبا لكن اقترنا في هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية في متصلة فاستثناء
عين المقدمة ينتج عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج
تقيض المقدمة دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية
وحلية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كذا لم يكن
حادثا لم يكن متغيرا يثبت انه كلما كان متغيرا كان حادثا لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدما فيثبت الواقعة تاليا ولكن لم يثبت الواقعة
تاليا فلا يثبت الواقعة مقدما وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نفع اجمع نحو هذا الشئ
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر اولئك شجر فليس بحجر
واستثناء تقيض ايهما ينتج عين الآخر كما نفع اخلو نحو هذا اما
لا حجر او لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجرا اولئك شجر فيكون لا حجرا
(فصل) الاقتراني ان تركب من حليتين صرفة يسمى اقترانيا
حليا كما تقدم والا فشرطيا سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العام متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

ما يجب ان يكون

قوله ولذا والهيئة

قوله وان لم تشتملا فصل

قوله القياس وهو

قوله كلية
قوله ان لم يتحد

فان كان

قوله لكن ثبت

فصل

قوله كان ممكنا غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كما كان متغيرا كان سادسا او سادسا
منفصلين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او لا يكون والثاني
اما ان يكون ممكنا بالذات او متما بالذات ينتج ان الشيء اما ان
يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او متما بالذات او من متصلة
وحلية نحو كما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم
فهو حادث ينتج انه كما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحلية
نحو الموجود اما واجب بالذات او لا يقتضي ذاته شيئا من الوجود
والعدم وكل ما لا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب
بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كما لم يكن الشيء واجبا
بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضي ذاته الوجود فلما تمكن
او تمتع ينتج انه كما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او تمتع
فلاقتراضي الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحلي والشرطي
ان كان الحدة الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى
او لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالاشارة المذكورة وان لم يكن
كذلك بل من متعلقات احدها فغير متعارف اما الحلي فكقولنا الدرة
في الصدف وكل صدف جسم فالدرة في الجسم واما الشرطي فكقولهم
كما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط
الافلاك ينتج لذاته انها كما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك
ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف * واعلم ان غير
المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله تيجتان احدهما
باتيات كلا المحمولين فيها وهي لازمة لذاته والاخرى باسقاط احد
المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافها كذبت
فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس السلواة واما بالنسبة
الى النتيجة الاولى فتندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه
المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاشان نصف الاربعة قياس
غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقيل
مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير مستلزم

قوله غير لازم

وكل من الاقتراني

قوله سواء نفس

قوله ويتألف

لكن المقدّمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا
خروج القليل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة
على اداة التشبيه لابلانبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا ان التبدل كالحُر
والحُر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان التبدل كالحرام وبتمثيل
بالنسبة الى دعوى ان التبدل حرام (قائده) للقياس اطلاق آخر على غير
المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر
والاكتساب كما في القياسات الخفية للبداهات كالتأني (فصل) القياس
الاقتراضي المتعارف حليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط في محكوم به
في الصغرى ومحكوم عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو
الشكل الرابع او محكوم به فيها فهو الشكل الثاني او محكوم عليه فيها فهو
الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج
والبواق نظرية ثابتة بالتحلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل
النظري بدون تيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدماته لينتظم قياس
معلوم الانتاج لما ينافي المقدّمة الاخرى ويلزم اجتماع التقيضين واما العكس
فهو اثبات لزوم النتيجة بضم احدى مقدماته الى عكس الاخرى مستويا
او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما
ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم
ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل
من الاشكال الاربعه شرطه اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفيا بحجاب
الصغرى وكا كية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما
فشرطه بالنتيجة للمحصول ان الاربع اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف
النتائج والضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
تقدّم مثاله من الحلّى والنشر على الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولا شيء من المصادر
بالاختيار بقديم ينتج انه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كلما كان
صادرا بالاختيار كان حادنا وليس البتة اذا كان حادنا كان قديما ينتج
انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما الثالث من موجبتين

قوله لا بطريق

فصل

قوله محكوم به

والشكل الاول

قوله فشرط اما الشكل الاول

فشرطه

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كثال الضرب الاول اذا جعل
 الصغرى موجبة جزئية \bullet الرابع من المختلفتين في الكيف والكم والكبرى
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كثال الضرب الثاني اذا جعل الصغرى
 موجبة جزئية \bullet واما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه
 في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدها ايضا فضرورية
 النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
 والصغرى \bullet الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
 ولاشئ من القديم بمؤلف فلاشئ من الجسم بقديم \bullet الثاني من كليتين
 والصغرى سالبة نحو لاشئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلاشئ من
 الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية باخلف وبعكس المقدمة السالبة
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة في الثاني \bullet الثالث من المختلفتين
 كفا وكما والصغرى موجبة جزئية كثال الضرب الاول ايضا \bullet الرابع
 منهما والصغرى سالبة جزئية كثال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
 باخلف وبكس الكبرى في الاول \bullet واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
 ايجاب الصغرى وكلية احدي مقدمتيه للاختلاف بدون احدها
 ايضا فضرورية النتيجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
 شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها \bullet الاول من موجبتين كليتين
 نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
 موجبة جزئية لا كلية لجواز كون الاصر فيه اعم من الكبرى \bullet الثاني
 من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولاشئ من المؤلف
 بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لا كلية لما تقدم
 \bullet الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية \bullet الرابع
 من المختلفتين كفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج
 هذه الاربعة ثابت باخلف وبكس الصغرى \bullet الخامس من موجبتين
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية باخلف وبكس الكبرى مع
 عكس الترتيب والنتيجة \bullet السادس من المختلفتين كفا وكما والكبرى
 سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية باخلف فقط \bullet واما الشكل الرابع

واما الشكل الثاني

فضرورية

واما الشكل الثالث

٥٥ قوله لجواز

٥٦ قوله لما تقدم

واما الشكل الرابع

فشرط انتاجه ان يحل مقدّمه مع كلية الصفري او اختلافهما كقناع
كلية احدهما للاختلاف فضروريه النتيجة لما عدا الموجبة الكلية
تامة * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جنم
مؤلف فبعض الحوادث جسم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصفري سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينكس الى النتيجة * الرابع
من كلتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصفري
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المنكنتين كيفوا كوا والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصفري سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصفري ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصفري موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصفري سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينكس
الى النتيجة ويمكن بيان الحجة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروريه
النتيجة فيها ذهولا عن العكس السالبة الجزئية الى نفسها في الخامسين
لكن في الاقيسة الافتراضية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصفري بل ان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدي الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احدهما فهي في الشكل الاول كالصفري وفي الشكل الثالث كعكس
الصفري محذوف عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة والتخصوص
بالصفري فالباقى جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالجموع جهة نتيجتهما فنتيجة المؤلف
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
الثالث ومن الصفري المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

فضروريه

٩١
قوله لما تقدم

فصل

٩٢
قوله محذوف

٩٣
قوله ان لم يوجد

مطلقة في الثالث أيضاً ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى الضرورية
 الخامة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقي بعد حذف الضرور
 المحصورة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصفية
 دوام وصفي ومن الضرورة الوقفية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشر
 اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتية
 جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجمل
 امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على
 صفراء بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراء من القضا
 الست المتمكة السوالب وهي الدائمتان والعامتان والحاصلتان الثاني ا
 لا يستعمل المتمكة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احده
 المشروطتين العامة والخامة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
 الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفة عن
 قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوص
 بالصغرى او مشتركة بينهما وبين الكبرى وسواء كانت وصفي
 او وقفية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خد
 احدها فعلية المقدمة وتانيها كون السالبة المستعملة فيه منكمك
 وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العا
 على كبراء ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المتمكة
 وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدي الحاصلتين وكبرا
 عما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضربين الاولين
 كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صفراهما او كعكلا
 القبلين من الست المتمكة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب
 الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه
 والا فكعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
 الدوام الذاتي على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفة عن
 اللادوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل
 بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

٩٤ قوله سواء

فصل

عكس الكبرى وفي الثامن نكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس
الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها
خمس اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلثة انواع
لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءا ثلثا من كل منهما اي مقدما بكماله
او تاليا بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءا ناقصا من كل منهما بان يكون
محكما عليه او به في المقدّم او التالي واما ان يكون جزءا ثلثا من احدهما
وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة
او متفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة
متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد
ضروبه الال ثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة
كل ضرب لآخر مقدّمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم
ان تركب من اللزوميتين او الاتفاقية ان ترصّب من الاتفاقيتين
او المختلفتين وفي خصوص الاتفاقية وعمومه الا في صورتين احدهما
ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني وتابعتها ان يكون
الاتفاقية العامة صغرى المنتج للرب من ضروب الشكل الرابع فان
النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط
لانها كلية للزومية مطلقا فان ما له الى القياس الاستثنائي
المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناجية للرب فيشترط
معا ان يكون الموجبة من المقدّمين لزومية وان يكون الاوسط تاليا
في اللزومية وان كان من الضروب الناجية للإيجاب فيشترط معا
اسمان احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية وتابعتها احد
الامرین هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى
الشكل الاول وكبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين
او المختلفتين لا يخيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة
فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياسا والجواب عنه بان المستبر
في القياس هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور
ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس

٤٤

قوله فان كان

٤٥

قوله وقت

وهو قوله لانها

والحق انه لا اقامة في غير المؤلف من الزوميتين الا المؤلف من
 الاتحافيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف
 من الاتحافيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقبه في الرابع كما
 حقق في موضعه واما ما اوردته الشيخ من الشك على المؤلف من
 الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا
 وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة قد فوع بمثل ما قد منا
 من ان الاوسط مفيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما
 اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة
 الزاما لانها صادقة بتحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حلت الكبرى على
 الزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية
 على هذا الوضع وان حلت على الاتحافية انتفى شرط الانتاج من كون
 الاوسط مقدما في الزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين
 لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع
 معها النوع الثاني منعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء
 الناقصة للطرفين فله اثنان اربعة لان انعقاد تلك الاشكال
 اما بين مقدمي المقدمات او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالي
 الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدما متصلة مؤلفة
 من الطرفين الغير المشترك للصغرى ومن نتيجة التاليف بين المشتركين
 وتاليها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك للكبرى ومن نتيجة
 التاليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المشتركين في النتيجة
 كوضعها في القياس من قولها مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل
 انسان حيوانا كان كل رومي جسا وكلما كان كل جسم متغيرا كان
 بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل
 انسان حيوانا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي
 متغيرا كان بعض الموجود حادئا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشبال
 الشكل المتعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية
 والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة لتالي

من المقدمات موجبة فالمشاركة بين الثالثين مشروطة بإيجاب
المقدمات وبين المقدم والتالي بإيجاب أحدهما وبين المقدمات غير
مشروطة بإيجاب شيء وغير المشتمل من الصنف الأول مشروطة
بإسرين أحدها كلية إحدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون أحد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع
نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضة متجا لمقدم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثاني مشروطة يكون نتيجة التأليف مع أحد
المتشاركين متجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان في الكيف
ومع أحد طرفي الموجبة منهما متجة لتالي السالبة إذا اختلفا ومن
الصنفين الآخرين مشروط بأحد هذين الاستنتاجين في الصنفين
الأوليين إلا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت
المتصلتان موجبتين كلتاهن وكان تالي الصغرى بنفسه أو بكلية مع
نتيجة التأليف أو عكسها الكلية متجا لمقدم الكبرى كافي التسلل
المذكور إذا فرض مقدم الكبرى حلقة جزئية (قوائد ثامنة) فيها
قبل وبعد منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة
في قوة كلية فتحي صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي
ومنها ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئية
ومنها ان جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كلية ومنها ان
كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئية (التوقع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى المتصلتين
أما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي أحدهما
ويستعد بين المتشاركين في كل صنف الاشكال الأربعة بضر وبها والنتيجة
في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كما كان العالم تمكنا
فكلما تعدد الاله يلزم إمكان التامع بينهما وكذا أمكن التامع بلزم إمكان
اجتماع التقيضين ينتج أنه كما كان العالم تمكنا فكلما تعدد الاله يلزم إمكان
اجتماع التقيضين وهذا النوع كالتقياس المؤلف من الحلبة والمتصلة في
شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستر فيها (القسم الثاني)

قوائد ثامنة

قوله إذا فرض

ما يتركب من منفصلين وله ايضا ثلثة انواع النوع الاول ما يكون
اشراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه
مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مائة الجمع او مع مائة الخلو
او مانع الجمع او مانع الخلو او مائة الجمع مع مائة الخلو ولا يميز
الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع
فقط ويشترط في انتاج الكل ان يجلب احدي المقدمتين وكلية احدهما
ومنافاة السالبة للموجة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك
السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع
المنفصلة مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المائة الجمع
او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها واما النتائج
فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلين
موجبين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلثة
كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم
قدما والبة اما ان يكون العالم قدما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب
تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البة
اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني
والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمة منها من غير الحقيقة
في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن مائة الجمع في السادس
وفي الصنف الرابع والخامس متصلين موجبتين جزئيتين كل منهما
مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن تقيضى الطرفين في الرابع
والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع
في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مائة الجمع والخاص
فما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية
مائة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج
في الاول احدي متصلين سالبين جزئيين لاعلى التبيين مقدم
احدهما طرف الموجبة، وتاليها طرف السالبة والاخرى
بالعكس وفي البواقي احدهما على التبيين مقدمة منها من مائة الجمع

في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن
 الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء ناقص
 من كل منهما وهو المطلق ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة
 بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع
 او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة انجاب المقدمات وكلية
 احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتغال الشكل
 المتعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة
 مائة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير
 المشترك ان وجد ذلك الجزء والافق نتائج التأليف والاصناف خمسة
 لا يزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا
 من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرفين
 الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيرا
 او لا متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او بعض الممكن قديما ينتج
 انه اما يكون كل جسم حادثا او لا متغيرا وبعض الممكن قديما الثاني
 ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات
 اجزاء ثلثة الطرف الغير المشترك ونتيجتي التأليف كقولنا اما ان يكون
 كل جسم لا متغيرا او متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او كل متغير
 قديما ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيرا او حادثا او قديما الثالث
 ما يشارك جزء من احديهما جزءا من الاخرى والجزء الآخر من الاولى
 جزءا آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما
 كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة الخامس ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء
 الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما
 في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احد طرفي
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتغال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المتصلة الشرطية
الجزء موجبة مائة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مائة
الخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك
الشرطية والمتصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة
فحكمها مع المتصلة البسيطة تحكم القياس المركب من المتصلتين
المشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما ونجعل احد جزئي النتيجة كقولنا اما
ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون
العدد فردا واما ان يكون متقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا
كان متقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة
فحكمها معها تحكم القياس المركب من المتصلة والمتصلة وسيجيء
فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس
طالمة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار
موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالمة او الليل موجودا
واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة
ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية الا في جزء تام من الحلية وناقص
من الشرطية ويستقدا لاشكال الاربعة بضر ويجابين المشتركين وله انواع
اربعة لان المشترك للحلية اما كالى المتصلة والحلية الكبرى وهو المطبوع
او صغرى واما مقدم المتصلة والحلية الكبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة
نايعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمهما مقدم
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالي الصغرى والحلية الكبرى
في الاول وبالعكس في الثاني كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل
متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادنا وشرطانا جميعا ان يكون
تأليف هذا الحلية مع ذلك التالي متجاو لو بالقوة فالنتيجة التأليف ان كانت
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف متجاو لو بالقوة فتتالى المتصلة السالبة
ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف
بين المقدم الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

٩٥ قوله ينتج

٩٥ قوله منتج

ثاني المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان القلق
 حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان القلق حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال
 المتشاكلين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او
 بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة
 او سالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما
 كون الحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المفروضتين منتجا
 لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل السان حيوانا كان كل
 رومي حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان
 كل رومي حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمتصلة سواء
 كانت الحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين ه النوع الاول ما ينتج
 حلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة
 وحليات بعدد اجزاء الاضلال كل حلية منها مشاركة لجزء آخر
 من اجزاء تلك المتصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحليات اقيسة
 متغايرة في الاوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك الحلية اما من شكل
 او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المتصلة فيه موجبة
 كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتغال جميع تلك الاشكال على شرائط
 الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الاضلال الصغريات
 وكلية الحليات الكبرى وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر
 او عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث
 (تسمية) القياس المقسم وامثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة
 مفصولة النتائج كما سيأتي بناء على ان المتصلة مع كل حلية قياس
 بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما
 يأتي ه النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس
 الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة او حليات متعددة مشاركة
 لجزء من اجزائها او لاجزاء متعددة دقا ما بعدد الاجزاء او اقل منها او اكثر
 بان يشارك حليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المتصلة
 فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينتقد الاشكال الاربعة

٩٦ قوله بناء

٩٧ قوله ينتج كلما

٩٨ قوله متحدة

نتيجة

٩٥ قوله منتج

بضر وبها في الكل * فالصنف الأول يشترط اشتراكه بكون المشارك
منتجة مشتقة على شرائط الإنتاج حينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركا لجزء واحد
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج
ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما
متعددة فان كانت المشاركة متعددة وتبين بشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا
او حليات متعددة لجزء واحد او متعدد حينئذ هو باعتبار كل مشاركة
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا
قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات
ان لم يوجد الجزء الغير المشترك والا فتؤلف منها ومن ذلك الجزء سواء
كان عدد الحليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون
هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد
وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد
وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ يحتمل
للمتحدان جزأ واحد من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة او الجزء الغير
المشارك جزأ آخر منها والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة
منتجة لكن ان كانت منتجة ضحا كانت المشاركة واحدة انتج سالبة
جزئية منفصلة مقدما منها نتيجة التأليف وتاليا الجزء الغير المشترك كقولنا
اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا او كل شجر منتج ينتج قد لا يكون
اذا كان هذا الجسم متحينا كان حجرا وفيها كانت متعددة انتج متصلات

٩٦ قوله والا فتؤلف

٩٦ قوله منتج

٩٧ قوله انتج

متعددة كذلك كذا إذا جاز لنا الكمى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متجزئ ينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متجزئا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متجزئا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركين فصاعدا سالة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متجزئا كان بعض الشجر متجزئا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن متجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع المحلية منتجة للجزء المشترك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مائة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متجزئا او جوهرها مجزءا وكل جسم متجزئ ينتج اما ان يكون هذا الشيء مجسما او جوهرها مجزءا او متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى مائة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات سواء كانت المحلية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجزء موجود جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالة فحكم مائة الغلو السالبة حكم مائة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع المحلية وحكم مائة الجمع السالبة حكم مائة الغلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة والنوع اعني مائة الغلو ومائة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيها

٩٧
قوله للتخلف

٩٨
قوله كقولك

٩٩
قوله وكل

١٠٠
قوله وباعتبار
قوله او متعددة

كانت المنفصلة موجبة مائة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج مائة الصنفان الاولان بشرطيهما فيها كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءا تاما
من كل منهما ولا يميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاولى اوسط اما مقدمة
او تالية او متوسطة في الكل كلية احدى المقدمتين وانجاب احدهما او بعد ذلك
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمتصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدمة المتصلة ان كانت المتصلة مائة
الخلو او تالية ان كانت مائة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كما كان العالم حادثا
كان موجوده فاعلا مختارا واما ان يكون موجوده فاعلا مختارا او فاعلا
موجبا ينتج اما ان يكون العالم حادثا او يكون موجوده فاعلا موجبا مائة الجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون
الاوسط تالية ان كانت المتصلة مائة الخلو او مقدمة منها ان كانت مائة
الجمع فان كانت المتصلة مائة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس تيجتين مائة الخلو ومائة الجمع موافقتين للمنفصلة
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائما اما ان يكون الليل موجودا او الارض مضيئة ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة
جزئية آتج مائة الجمع فقط موافقة للمنفصلة كما وكيفا وان كانت غير
مائة الخلو الكلية فمساواة كانت مائة الجمع او مائة الخلو الجزئية نتج
سالبة جزئية مائة الخلو (تقيه) اشترط انتاج الموجبين بكون
الاوسط مقدمة المتصلة في مائة الخلو او تالية في مائة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلزم ذلك فالملوك منها ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من قبض الاسفر
وعين الاكبر فيها تركب من مائة الخلو ومن عين الاسفر ونقيض
الاكبر فيها تركب من مائة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

بقوله بدون ذلك

موجبة استجيب بتيجتي البقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءاً ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صفاً لان التفصلة فيه اما مائة الخلو او مائة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدّمها او تأخيرها وينعقد الاشكال الاربعة بضررها في كل منها والكل ينتج تيجتين احداهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً ودائماً اما ان يكون كل حادث ممكناً او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيراً فدائماً اما ان يكون العالم ممكناً او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الاولى تحكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والتسليم بناء على ان التفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية تحكم القياس المركب من الحلية والمتصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احديهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطين المشاركتين وان كان جزءاً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المشاركتين (فصل) القياس مطلقاً ان تألف من مقدمتين فقد يسمى قياساً بسيطاً كما ذكرنا لامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما قياساً مركباً وهو اما مركب من اقترائين فصاعداً او من استثنائين فصاعداً

فصل

٩٨

قوله او من استثنائين

٩٩ قوله كقولنا هذا

والمؤلف من الاقتراض

٩٨ قوله والأصدق

وان لم نألف من الاقتراض

(بَابُ الْخَامِسُ)

او من الاقتراض والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج
ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجة فضمت الى مقدمة اخرى
ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا
الشيخ جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا
حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما موصول
النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجة كقولنا لان هذا الشيخ انسان
وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكافئنا القسم
وامثاله كما اشرنا والاستقرامات اتم قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراض
والاستثنائي ان تألف من الاقتراض والاستثنائي الغير المستقيم يسمى
عندهم قياسا خفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث
بدون صدق نتيجة والا لصدق نقض النتيجة مع صدق كل
من المقدمة متعين متظلم مع احدهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي
المقدمة الاخرى وكذا صدق التقيض كذلك يلزم صدق المقدمة
الاخرى وكذا ما هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراض
والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقا وان لم يسموه باسم
كقولنا كما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه
متظلم بعض المقدمات مع بعض المكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج
لنتيجته وكذا صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق
الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد
الادلة اعلم الاول ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الالات وقوع
ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما
يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى
العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث اقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية وتابنا بحيث لا يزول بشكك المشكك
ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى جهلا مرابا
او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق ببعض
المشكوك يسمى واما وبقيض الجزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلا

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصورات لا تصديقات القضية
 أما يقينية أو تقليدية أو مفقودة أو مجهولة جهلا مركبا واليقينية
 أما بديهية أو نظرية تكسب منها * أما البدهيات فست * الأولى
 الأولى ليست وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعا أي جازما ثابتا
 بمجرد تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم باستماع اجتماع التقيضين
 أو ارتقاءهما وإن الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
 * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة
 مشاهدته الحكم أما بالقوى الظاهرة كالحكم بأن هذه النار أوكل
 نار حارة وإن الشمس مضيئة وتسمى حيات أو بالقوى الباطنة
 كالحكم بأن لنا جوتا أو عطشا أو غضا وتسمى وجدانيات وهي
 لا تكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها منها
 وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس
 الخفي اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الأربعة لانقسامها
 بنسأوين * الرابعة التواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند امتلاء الساعة بتوارد اخبار
 المشاهدين للحكم بحيث يتمتع عنده تواطؤهم على الكذب حكم من
 لم يشاهد البغداد بوجودها التواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم
 لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة بأحدى الحواس * الخامسة
المجربات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفي حاصل
 دفعة عند تكرار مشاهدة ترتيب الحكم على التجربة كالحكم بأن شرب
 السمونيا يسهل الصفراء وهي لا تكون يقينية عند غير المجرب إلا
 بطريق التواتر * السادسة الحسنيات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال
 الدفئ من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة لنفس اما بحسب الفطرة
 الأصلية كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما
 بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بأن نور
 القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرار

قوله فالتقضية

واليقينية

أما البدهيات

قوله بمجرد

قوله بمجرد

رابعة المشاهدات

قوله أوكل نار

قوله أوكل نار

الثالثة قضايا قياساتها

الرابعة التواترات

الخامسة المجربات

سادسة الحسنيات

قوله بواسطة

قوله بواسطة

قوله بواسطة

ملاحظة اختلافات تشكلاية التورية عند فريه من الشمس وبعد
وهي ايضا لا تكون قبيحة لغير المتحدس الا بواسطة الاستدلال بذلك
القياس المطلق او غيره . وحيث تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
بديهية بالنسبة الى المتحدس * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم
بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجيا واما
التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل جزما بمجرّد تقليد الغير
والسمع منه الغير البالغ حد التواتر حكمهم من في شأني الجبل جزما
بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرّد السماع من
شخص او شخصين وهذه القضية بديهية عند المقدّ زعما لافترية
يستدل عليها بحجبر الغير للتأني بين التقليد والاستدلال عليه ولان
الاستدلال بحجبر الآحاد لا يفيد الجزم اصلا * واما القطيقات فهي القضايا
المأخوذة من القرآن والامارات يحكم بها العقل حكما راجحيا مع تجويز
تقصها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعا نظريات
واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب
بالوهم قطعا انا زعم البداعة او بواسطة الدليل الفاسد مادة اوصورة
يزعم البرهان حكم الحكماء بقدّم العالم في بعضها بديهية زعما وبعضها
نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لا تكون الا صادقة
واما التقليديات والقطيقات في بعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم
القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقينيات
بديهية كانت او نظرية كسبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس
كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل
ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين واما
الحكماء وقد شرطوا في صلاته الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات
بين المستدل وخصمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم
الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة من محسن فيه الاعتقاد كالماخوذة
عن الانبياء عليهم الصلوات والسلام * ومنها المقنونات كما تقدم * ومنها
الخيالات وهي التي يتخيل بها لئلا تر نفس السامع قبضا اوسطا مع

واما النظريات

واما التقليدية

٩٠٠ قوله للتأني

واما القطيقات

واما الجهلية

٩٠٠ قوله العقل

ثم القضايا

ومنها المشهورات

٩٠٠ قوله كالحكم

ومنها المسلمات

ومنها المقبولات

ومنها المقنونات

ومنها الخيالات

الجزم بكذبها كالحكم بان الحر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوكة
 * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعا في غير
 المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله
 مكان وجهة قياسا على ما شاعده من الاجسام والمراد من القياس على
 المحسوس اهم بما بالذات او بالواسطة فالموهومات هي الجهليات وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد
 او المظنون او المجهول مشهورا او مسلما او مقبولا وقد يكون الوهم
 بل المتيقن عند طائفة تخيلا عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ
 في الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل في الصانعات الحسنة) الدليل قياسا كان او
 غيره ان كان جميع مقدماته بالحق الاصح يقينية من حيث انها يقينية يسمى
 برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض
 منه تحصيل اليقين الذي هو اكل المعارف والا فان كان بعض مقدماته
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك
 هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع
 العاقل عن ادراك البرهان واللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك
 هذا الرجل الطواف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيها بنفعهم وتنبههم عما
 يضرهم كما يضل الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم
 منها * او من الخيالات من حيث انها تخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر
 * لو لم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد متعلق * او من
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرفة
 الضالة الواجب تعالى له مكان وفي جهة لانه موجود وكل موجود له
 مكان وجهة فالدليل القاسد مادة اوسورة على اطلافة سفسطة واعظم
 منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة
 والغرض منها تعليل الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة الحكم

ومنها الموهومات

قوله اهم بما
قوله وهذه

فصل الدليل

قوله ان كان جميع

ولما فان كان

او من المقبولات

قوله ترغيب

او من الخيالات

او من الموهومات

قوله من حيث

ومن يستعملها

سوفسطائي وفي مقابلة الجدل متسلفي ولما افترض من السفسطة في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (نتيجه) اقوى العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين المقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج قلبي كالاستدلال بتفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان لئلا اولى الذهن فقط بان يكون علمه علة لعلها فقط قلبي سواء كان معلوما مساويا لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهارا او كانا معلولي علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع افتراضيا او استثنائيا او غيرها وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلبي والا فقلبي (خاتمة) اساس العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة المحصلة من تكرار تلك الادراكات لحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة وحدة ذاتية هي الموضوع كالعلوم المنطقية وعرضية هي النفاية كالعصاة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته او مساويه بان يجعل هو او عرضه الذاتي او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويجعل عليه عرضه الذاتي او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض الآخر امور متعددة متناسبة في امر يعتمد به عند اهل ذلك الفن كالعلوم التصويرية والتصديقية المتشاركة في الاتصال في المنطق فمسائل كل فن حيليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت نظرية فيقول بها ملوقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتمرينات المحمولات التي هي

١٠١ قوله وكل منها

١٠١ قوله ان كان

١٠١ قوله كالاستدلال
اولى القدرتين

١٠٢ قوله بان يكون

١٠٢ قوله معلوما مساويا

وايمضا

١٠٣ قوله ان توقف

هناحية

وموضوع لكل علم

١٠٤ قوله فمسائل

١٠٤ قوله ان كانت

وقد يجعل

١٠٤ قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت او برسوما واما تصديقية هي الحكم
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف من منها
وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يدعى
بها التعلم وبقيلها بحسن ظن المستدل وتسمى اصولا موضوعية او بالتك
والانكار الى ان تتبين في محلها وتسمى مصائدات ولا يجب ان تكون
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر
وان لا يكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها

ضروريات غير مختص بالعلوم الحكيمية

كما وهم وليكن هذا آخر الكلام

محمد العزيز

السلام

م



وتلك القضايا

فولده او نظرية يدعى

حاشية البرهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ قوله (احكاما الحسنة) الخ هي الوجوب والتدب والاباحة والكراهة
والحرمة ٢ قوله (الامانات المحمولات) الخ وهي الامانات التي عرضت
على السموات والارض والجبال فاشتقق منها وحملها الانسان فاعترف
٣ قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والتدبيل ما هو
الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المستندة الى ذوى
الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرابية في الحسنيات وغيرها مما كان
الحكم فيها بواسطة القياس الخلقى الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار
من البديهيات ٣ قوله (واجزا وما كليات الحس) الخ هذا مبنى على التغليب
والافتقار للحقيق ليس بحزء منه اصلا ٤ قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة
المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة
والدوام بين الفهمين كناية عن التزوم بينهما بقرينة انهم عرفوا الدلالة
بالتزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكره وتأمل ٤ قوله (كدلالة الضرب)
الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعية
لانهما ليسا بمتطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول من اشتراط التزوم

الذين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب
 فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع
 الاعراض النسبية من المقولات السبعة المتصلة في الحكمة يتوقف تصورهما
 على تصور طرفيها ٤ قوله (بخلاف العكس) اي ليس لزومهما المطابقة
 متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فان المطابقة متحققة
 بدونه في المعانيات البسيطة او لم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقنا
 كما في لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم
 ذهني وان لا يكون لبعضها وهو قوله كلزوم احداهما للآخرى من قبيل الثاني
 اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة
 لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز
 ان يختص الالتزام بالمعانيات المركبة وان لا يختص ٤ قوله (وكل من
 المفرد والمركب) الى آخره اما تقرر من التفصيل بحث الحقيقة والحجاز مع ان
 كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم
 انما تقرر ضوا لمباحث الاتفاق لاجل ذلك التوقف فلا وجه لمرتبهم
 لما عدا اعدادونها كما لا يخفى ٤ قوله (او في لازمه مع جواز) الخ ينبغي ان يعلم
 ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتر عند اهل العربية وهو اللزوم
 في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او صرفيا وهو ظاهر ٤ قوله (بحجاز)
 قد يطلق الحجاز على ما بين الكناية والحجاز ٤ قوله (كاستعمال اليه) الى آخره
 مثال الحجاز المرسل المفرد ٥ وقوله والجلل الخبرية في معنى الانشاء الى آخره
 مثال المركب ٥ قوله (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان
 المشتقات وضمين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون
 بتبعية الاستعارة في المادة كما في القائل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه
 الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر
 المذكور في ضمن القائل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يمتزج
 استعمال القائل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبع الاستعارة الاولى
 الاصلية فيكون الاستعارة في القائل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة
 في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي
 الذي هو المصدر الضمني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن
 ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يمتزج الاستعارة في الفعل

لاستيعاب الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة في الفعل
 بعبية الاستعارة في الهيئة فتأمل هـ قوله (واما في المفرد المرموز اليه)
 الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه الكاكي
 من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
 ولا يخفى ان لفظ الحال حقيقة لا يحاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف
 ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن
 لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ التكلم وان لم يكن مصرحاً به
 في الكلام كما لا يخفى هـ قوله (لا لتكثيف في الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى
 الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات
 واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاسهايات
 فاذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد
 في المرضيات والافاضات ايضا مع انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل
 الدفع ان ماهيات المرضيات كالضاحك والمائى حاسة باعتبارنا
 الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لاعتبارنا
 اصلا فهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات
 الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحرارة واليبس مع كونهما من
 الماهيات الحقيقية كليان متشككان كالأحر والابيض ولذا قيل ان هذا
 المشهور خير بين ولايين هـ قوله (بمجرد النظر الى ذاته) الخ اى مع قطع
 النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم
 واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان
 التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل
 من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضا مفهوم
 اللاشيء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة
 كون كل شيء شيئا في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشيء
 فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يحوز العقل صدقه على جميع الاشياء
 واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج قللا يلزم ان يكون

زيد كليا اذا تصوره جماعة لان ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
 موجودين في سائر الازهار لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء
 قوله (مثل الزوج للاربعة) الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج
 كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمس يثبت لها الزوجية
 حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
 لافي الذهن والا لكان الذهن حارا عند تصورها لا يقال هذا الدليل
 جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن
 زوجا واللازم باطل لا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
 بخلاف الحرارة لم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة
 حيث توجد موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
 والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن
 زوجيتها لم نتصور قوله (منه ما بحث عنه في النطق) الى آخره لا يقال
 مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد
 وعمر وغيرهما لا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم
 باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده خارجي ليس بكلي ولا جزئي
 بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهني من حيث
 انه الوجود الذهني فالمرادها في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية
 الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشير الى زيد الجزئي ومرادنا تلك
 الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فلا اشكال قوله (كمنهوم الواجب
 والممكن) الخ اما كون المتع والمعدوم وغيرها بما لا وجود له موضوعه
 في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرّر
 عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع
 وجود المتيقن له في ذلك الظرف ثبوت امثاله للموضوع في الذهن
 فقط فيكون مقولا ثانيا واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثالهما
 مقولات ثانية فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجي
 والثابت في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرّر ولذا
 جعلوا الوجود مقولا ثانيا اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجي هو ثبوت المفهوم في الخارج لأقصى
ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولو ازمها سابقة على الوجود
الخارجي حيث ثبت لا فرادها في الذهن قبل وجودها الخارجي مع انها
كأية لها في كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتاع
والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم
الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الملعب والوجود والعدم والنسب امور
اتراعية يترعاها الذهن عما يوجد فيه فقط ٦ قوله (ولذا جعلوا الكلية) الخ
بان اخذوا في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية
لتكثر عارضة لما في الخارج ايضا لتأيد والمفهوم بقيد الجزئية ليعم الموجود
الخارجي والذهني جميعا ٦ قوله (عند الكل) الى آخر ماى عند المتكلمين
والحكماء ولا يخفى عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند
البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان
لتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهوية الخارجية
فيجوز أن يتصوره احد على وجه يبرزه الجزئية مع عدم العلم بكنهه
كما اذ رأينا شجرا من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان لتصور
المفروض لا التصور المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت
لكانت مألوفة عن وقوع الحركة فيها وان لم تتصور ابدا او بالضرورة
٦ قوله (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام
لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل كما
لا يخفى ٦ قوله (ان كان بينهما لصادق في الواقع) الى آخره اشار بقوله
في الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع
سواء في الخارج كما بين الانسان والحيوان او في الذهن كما بين المستمع
والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا
لا يحصر النسبة في المساواة اذ كل كلى بحسب ذلك التجويز صادق على كل
شيء ولا يشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب
بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي وبقوله بالفعل ههنا وبالدوام
في الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

ثامنين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية
 مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع
 الثابتن الكلية الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
 ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
 عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ قوله (الفصل) الى
 آخره هذا الفصل هو الفصل المحقق في الواقع فيها وجد الافراد فيه
 والفعل المفروض فيها لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض يمكن
 ولذا كان الطائر اعم مطلقا من النعناء او فرض محال ولذا كان
 الاشئ مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً حكماً
 ذهباً فرضياً لانه كلما كان امر متصفاً بالاشئ يلزم ان يكون متصفاً
 باللاممكن العام لا يقال كل ما انصف بفهوم فهو شئ ويمكن عام فلا يلزم
 ان المتصف بالاشئ متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
 انصافه بالمكن لا يقدح انصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالاً فلي تقدير
 وجوده وانصافه بالاشئ يلزم انصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه
 ٦ قوله (كالانسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساوياً للانسان
 مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين
 لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فلي مذهب التكلمين
 القائمين بهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
 قوله (واما الجزئيان فهما ما مباينتان) الخ فان قلت كيف تجري بينهما
 المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليتين بين
 الجزئيين قلت سبأني ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
 من الجانبين في حكم النقيضتين الكليتين فلا اشكال ٧ قوله (باعتبار الازمان
 والاوضاع الممكنة الاجتماع معاً) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه
 لا ينطبق على نسب التزويجات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع
 الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع في نسب الاتفاقيات الخاصة
 هو الاوضاع المحققة وفي نسب التزويجات والاتفاقيات العامة اهم منها
 ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ قوله (وهذه هي النسب المعبرة بين

القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة ازلا وايدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ قوله (وقد يكون طرفاها واحدا) الى آخره كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تسميع الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ قوله (وبين المختلفين) الى آخره من عين احدهما وتقيض الآخر ٨ قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا يجوز النقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتناقضين كالاسان والانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ٨ قوله (كالحدة النقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذا اعتبر في مفهوم الاسان الجسم والناطق وقد آخره هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الاسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجوز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحدة التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر فينبغي بحسب ذلك التجوز مساواة ٨ قوله (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنى على ان المعتبر في المميز الثاني في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه في الجنس فوجه تميزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

في اصطلاحهم وان ميز الانسان عما عدل الحيوان لان كيفية الانسان
 بواسطة القبول المأخوذة فيه كالجلساس والتام والقابل للإبعاد
 لا بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزا للانسان
 عما يشتركه في جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتتلا على
 المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة
 بعض اجزائه ولك ان تقول المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا
 في جواب اى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا دائما
 كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا أصلا α قوله (كالتى) الخ
 فانه بمعنى ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى مارض لكل شئ
 واجبا كان او ممكنا او متعسما فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شئ
 فضلا عن المشاركات الجنسية فأمل α قوله (بالنسبة الى مجموع
 افراد) الخ اذا المجموع لما سبق انه بالنسبة الى بعض افراد الذى هو افراد
 الانسان كان مشتركا ناقصا α قوله (حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
 بنوعه) الخ اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان
 ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول في جواب السؤال بما هو
 عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتام حقيقته المختصة به
 * ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولا
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي
 كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون
 الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالنكس اى يكون مقولا
 في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة
 الى المحدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا α قوله (بمعنى المختصة
 بنوعه) اى بنوع ذلك الواحد * وتقاتل ان يقول هذا المعنى يستلزم
 اختصاص الشيء لنفسه وهو قاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن
 تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن
 ان يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقي والحد
 التام لحقيقة يكون الاختصاص من قيل اختصاص الإعم بالانحص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه
بناء على ان الاختصاص اضافي كما لا يخفى ٩ قوله (الذاتي المطلوب
بكلمة ما) وهو نام الحقيقة المختصة للواحد ونام الذاتي المشترك لل متعدد
وقوله تميزا في الجملة لا بد منه هنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز
عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز
عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح في جوابه الحجة الناقص
بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جوابا للتعريف بالاعم في الحدود والرسوم
الخاصة فتأمل ٩ قوله (ان كان عين الحقيقة) الخ لا يخفى ان التعريف
بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لا حاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفي
الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبه على ان كل نوع حقيق عيني
حقيقة ما يميز من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل ما
او اعم ٩ قوله (فان كان جزءا اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى
ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لتلايتم
اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي
اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس
وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان ٩ قوله (بل جزأ يميزها
في الجملة) الخ اي سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية
كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد
وحده او مع عمرو وبأي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق او الحساس
او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما
فوقه من الفصول البعيدة ٩ قوله (كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق
والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب
العوارض اليهما ولما جزموا ان في الانسان جزءا جوهريا يميزه عن سائر
الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزءا جوهريا يميزه عن سائر
الاجسام النامية ولم يصر قوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما
مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما
مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي

والقابل للإياد وغيرها من العوارض التي وضعوها مقام الفصول
 ١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فمرض عام سواء كان مميزا
 في الجملة او لا فعلى هذا يلزم ان يكون المرض العام مقولا في جواب بائى
 شئ في مرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا انه غير
 مقول في جواب ماهو ولا في جواب ماهو ولا في جواب بائى شئ معولا يقال
 ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
 بمرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق في محله ان الخاصة قسما خاصة
 مطلقة وهي الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هي المميزة عن
 بعضها وان الخاصة التي هي قسيمة للكليات الاربعة هي الخاصة المطلقة فلما
 اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
 الاضافية فلما ان تدخل في المرض العام اوتى واسطة بين الكليات
 الجنس والثاني باطل فتعين الاول ولا يخلص الا بان يقال السؤال
 بائى شئ في مرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
 بائى شئ هو في ذاته سؤالا عن المميز في الجملة ولا يفتى ما فيه من التحكم
 او بان يقال عدم كون المرض العام مقولا في جواب بائى شئ في مرضه مبنى
 على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب
 القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم المرض العام عدم كونه مقولا
 في جواب ماهو ولا في جواب بائى شئ هو قائل فيه ١٠ قوله (كالحيوان
 والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
 في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم الثامى واذا سئل
 عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
 وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
 ١١ قوله (ثم الانواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتبيل
 والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهي الانسان المحدود عندهم
 بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم الثامى الحساس المتحرك
 بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساوئيهما
 لرتبهم فان فصله القريب هو الحساس والمتحرك * ثم الجسم الثامى

وضموا مر كبا لدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
 الجسم الثامى * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة اى الطول
 والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج
 كانت لافى موضوع ولم يحدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
 فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا راسه تاما لتوقف الكل على جنس
 فوق الجوهر وانما يمكن الرسم النقص كاسيحيه الاشارة اليه وانما اعتبر
 النزول فى الانواع والصعود فى الاجناس لان التوعية الاضافية المرتبة
 باعتبار الخصوص والخصية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
 يفهم منه المفهوم الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
 الاعم منه فالترب فى الانواع لا يكون الا بطريق النزول وفى الاجناس
 لا يكون الا بطريق الصعود وعبرة الصعود والنزول مبنية على ان
 ماتت الشئ لا يكون شاملا له ولغيره فى الاغلب بخلاف ما فوقه كما
 فى طبقات العناصر والافلاك ١١ قوله (يعنى) الخ اشارة الى ان اعتبار الجزء
 مرتين بالحيثين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم
 عام وعارض لانواع الجوهر فى ماهية الانسان واعتبار الناطق فضلا
 مثلا فيها من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر ١١ قوله (الى جنس
 عال وفصل) الى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتوا عن
 ببساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا ايضا
 لانه لو تركب قاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل وامتن
 جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لثلا يلزم تقوّم
 الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو اما من الاجناس البعيدة للانسان
 واما من قصوه البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل
 الواحد فى الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان
 فرد من افراد الجوهر لامن افراد العرض لثلا يلزم التقوّم المذكور
 فيعود محذور التكرار لتحقيق مطلق الجوهر فى ضمن فرد * قلت السوء
 ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مر كبا من جوهر ومفهوم آخرها
 جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

لطلق الجوهر أن يكون مركباً من كائنه واللام يمكن الجواهر المجردة من الماهيات
 البسيطة مع أن العقول والنفس منها عند الحكماء قنأ مل ١١ قوله
 (كالكل للبقاء) لم يقل للإنسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة
 لأنها قد ترسم في الأذهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها
 الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف البقاء وغيرها من الماهيات
 التي لم يوجد لها فرد في شيء من الأزمنة ولم يتعلق بها احساس أصلاً
 فلا ترسم في ذهن من الأذهان على وجه الجزئية في شيء من الأزمنة
 فلا يتركها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الأذهان فتكون
 لازمة لها في ذهن ١١ قوله (كالمالح للبحر) إذ يمكن إزالة الملح عنه
 كما يظهر عند النظر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر أصلاً فلي تأمل
 ١١ قوله (كالمضاحك بالفعل) الخ وقبائل أن يقول تمثيل الخاصة الغير
 الشاملة به غير صحيح إذ المضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس
 الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للإنسان مساو له وشامل
 لأن الصبيان بل الأطفال في المهد يدركون الأمور الغريبة وهو معنى
 التعجب فلي تأمل الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فإنه أخص من الإنسان
 وغير شامل للجميع أفراداً اللهم إلا أن يراد بالمضاحك بالفعل معنى آخر
 وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ قوله (أما خاصة النوع) إلى آخره
 ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لأن المراد أعم من أن يكون خاصة
 للنوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد
 تندرج في خاصة الجنس فلا نقض بهما كما لا يخفى ١٢ قوله (مفردين
 كانا) إلى آخره تسميم للمفهومين الشاملين للتصادقين وغير التصادقين
 لا تعمم لغير التصادقين فقط واللام يصح التمثيل بلزوم الممرات لعمري فاتها
 لأن المرفق والتعريف متصادقان قطعاً وإيضاً هذا التعميم غير مختص
 بغير متصادقين بل يجري في المتصادقين أيضاً لا يخفى ١٣ قوله (وعلى
 التقادير) إلى آخره أي على تقدير كون كل من اللزومين وبين مفردين
 أو مركبين أو مختلفين فكل من هذين اللزومين إما بين أو غير بين ١٢ قوله
 (قول يكتب) إلى آخره القول بمعنى المقول مفرداً كان أو مركباً لا بمعنى المركب

لئلا يخرج التعريف المفرد كما ينبغي. والاكتساب في عرفهم هو التحصيل
 بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على المفردات بالنسبة
 الى لوازمها البينة ١٢ قوله (من تصور) الى آخره احتراز عن التصديقات
 بناء على ان المراد بالتصور هو الصورة الحسية الغير المقارنة للحكم المقابلة
 للتصديق كما هو المتبادر ١٢ قوله (وبعضها الخس) الى آخره يراد عليه انه
 يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعيدين ان جواز
 التعريف بالاعم وان يكون مجردا الجنس ان جواز مع ذلك التعريف بالفرد
 حدا ناقصا وليس كذلك. والجواب ان ذلك مجرد احتمال عقلي غير محقق
 فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم
 وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب
 من الفصل البعيد مع العلامة او مع العرض العلم بل من الفصل القريب
 مع احدهما رسما ناقصا ١٣ قوله (حاسبة باعتبار العوارض المخصوصة)
 الى آخره وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان فآلة عارض الياض ونازة عارض السواد ثم
 وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما
 ليسا بماهيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو
 الانسان فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
 ان قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والساهل في الآخر
 في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولا فلما كانا من الماهيات الحقيقية
 الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
 الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فأمل فيه ١٣ قوله
 (فيكون تعريف الرومي) الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم
 الوجود الخارجى قبل التعريف قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية
 لم يكن لنفسه وجود خارجى عند احد ولو عند الثقاتين بوجود الكلى
 الطبيعى في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات
 الحقيقية ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضى كون الصادق

عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد
 والكثير وغيرهما فانها امور اعتبارية قطعا ١٣ قوله (فلا اشكال بمحدودها
 على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة
 بمحدود الاسناف ورسومها الثامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقي
 كالانسان في الانسان الابيض والجواب ان الانسان وان كان نوعا
 حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتباري بالنسبة الى
 ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنسا
 ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال ١٤ قوله (كتعريف الاب بما يشمل)
 الى آخره فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة
 متضامتان لا يمتثل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كونه الحيوان
 بحيث خلق من مائه حيوان آخر والبنوة كونه الحيوان الاخر بحيث
 خلق من مائه الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احدهما كونه بدون الآخر
 ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعلقان معا بخلاف
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه
 ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
 بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب
 واحد فاذا كان التوقف الموحب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور
 الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المهي اذ غاية
 ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل ١٤ قوله (في نفس
 الامر) الخ اي لاني مجرّد الزعم فانه لا يقتضي ان يعلم في الواقع بل في الزعم
 والمراد هو الاول كافي نظائره فاعلم ١٤ قوله (حتى يبطل بمجرّد الاحتمال
 العقلي) الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حدا تاما وقتلناه الجسم الناطق
 رد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير التام او غير الحساس
 مع انها ليسا بانسان لان التام والحساس معتبران في مفهوم الانسان
 مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون
 باطلا ولا يتدفع هذا بأنه مجرّد احتمال عقلي بل محال ولا يمتثل التعريف
 الا بالحقق لانه انما يتدفع بذلك عن غير الحد التام كالا يمتنى ١٤ قوله

ما يجب اخذه في الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في
 الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة بالالتزامية على ما يجب
 اخذه فيها الاكل دلالة التزامية ١٤ قوله (لان انضمام الكل الى الكل)
 الخ ومن هنا يتضح ما قلوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد
 لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم
 لا يجوز أن يكون الكل المتحصر في فرد في الخارج تعريفه لذلك الفرد
 ه فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام وقبل غيره لاسيما على
 مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الخ
 اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب التأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم
 فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ قوله (واما نفس الثبوت
 والاتصال والاتصال) الى آخره اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء
 انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في
 المحلية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما وفي المتصلة عن
 الاتصال واللاقوع وفي المتصلة عن الاتصال واللاقوع لاعت
 وقوع الاتحاد واللاقوع وعن وقوع الاتصال واللاقوع وعن وقوع
 الاتصال واللاقوع وانما اجتباها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع
 عبارتين عن ذلك فمضى زيد قائم او ليس بقائم عند القدماء ان القائم
 متحد مع زيد او ليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما مع واقع او ليس
 بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق باعتراف
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا شك ان النسبة التي حكم عليها
 بالوقوع او اللا وقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم
 انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور
 الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا
 بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيها هربوا
 فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء
 القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورهما الحكم بالوقوع
 واللاقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية في قولنا المعنى صفة عدمية لتوقف تصور
الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفقا بين القرنيين
فافهم هذا المقام اذ قد ذل فيه اقدام الاعلام والمحمد لله على الاعلام
١٥ قوله (المساء بالنسبة بين ين) الى آخر ما تسميت بها لكونها مشتركة
بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه
كما عند القدماء ١٥ قوله (نم الاذعان بها) الى آخر ماى الادراك الاذعاني
وكلمة ثم ههنا للتراخي الرتبة بناء على ان رتبة الشروط متأخرة عن
رتبة الشرط لا للتراخي الزماني والالم يطرد الكلام في الاقليات لان
تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن
كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك
١٥ قوله (ولو بالالتزام) اشار الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل
في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتسمية
وجما كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالاعلى
الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يجبه
لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على
النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام تسميه رابطة سواء كان اداة كما
في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسما كما في ضمير الفصل وكر وابط
الجل الواقعة خبرا او حالا اوصفة عند الحاجة مع كونها اسما ولا منافاة
بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل
ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسم اللفظ المفرد الى
الاقسام الثلاثة اعنى الاسم والكلمة والاداة تقيا باعتبارها وليكن
ضمير الفصل اسما باعتبار دلالته المطابقة واداة باعتبار دلالته الالتزامية
والكلمات كلمات باعتبار دلالته التضمنية على معنى مستقل وادوات
باعتبار دلالته التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعنى
النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التفسيراني
في التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يخفى
ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ماقى كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

في صدد الابحاث الشاملة لكل كما لا يخفى هذا ١٥ قوله (اما نحن)
 المحمول المرتبط بنفسه) الى آخره ما رتبنا في نحو قام بنفسه محذوفاً ما لا ينبغي
 في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة
 لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على
 اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد ان يحمل
 تقسيم اللفظ المقرر الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا ان الاداة
 بعضها فلا حاجة اليه ١٥ قوله (زيد قائم ابوه) الى آخره فان المحمول
 مجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع
 وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم فانه قال على زيد بالمطابقة وعلى
 ان رباط الجملة بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة ١٥ قوله (ومثل
 الاخير يسمى) الى آخره لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال
 الناقصة الدالة على معنى مستقل والمتطيقون جعلوه رابطة فينهما تناف
 واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل
 على معنى مستقل فيمثل ما ذهب اليه اهل المنطق او لا يدل عليه فيمثل
 ما ذهب اليه النحاة ولا يخلص الابعاد كرامن ان ليس كل رابطة اداة عندهم
 او التقسيم الذي اوردناه اهل المعقول اعتباري فتأمل ١٦ قوله (سائق
 بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية
 حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما ياتي ١٦ قوله (ولا يراد بالمحمول
 الافراد) الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي
 يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها
 منحرقة عن الجلالة غير متعارفة سواء اريد العكس كما في المثال المذكور
 في المتن او اريد من كل من الجالبيين الافراد مسوئين بسور الكل
 نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم
 او احدهما بسور الكل والآخر بسور الجزئي نحو كل انسان يقتضى
 الحيوان وعكسه او غير مسوئين واذا اعتبر الساب كان المنحرقات
 مرقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يفتد بها ولذا تركوها
 في الترتيب ١٦ قوله (من الافراد الشخصية) الى آخره ناظر الى مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلى
 فان كلا من القولين محصورة كلية لكن بشكل بخلاف كل جنس كلى وان
 اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى كالجواهر ليس بفردي شخصي
 ولا نوعي الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من النوان
 وان كان جنسا او خاصا او غيرها ١٦ قوله (وليس كلى) الى آخره
 يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم في السلب
 الجزئي ولذا جعلوا تقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئي مع ان
 تقيضه الحقيقي هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف ١٦ قوله (والمهمة
 في قوة الجزئية) الى آخره يعني ان المهمة الموجبة في قوة الجزئية الموجبة
 وان المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها في قوتها
 انهما متلازمان فتى صدقت المهمة صدق هناك الجزئية وبالعكس
 والشخصية في حكم الكلية في وقوعها كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها
 عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس تقيض الى الموجبة الكلية
 وغيرها ١٦ قوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
 الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لاعداد
 وقوعها مطلقا ولومبادئ لمساثلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
 الخارجي الشخصي) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعي كما اذا
 اريد به الرومي فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
 حيث هو هو او مهمة ان اريد هو من حيث تحققه في ضمن الافراد
 فامل ١٧ قوله (او من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا) اي من غير
 تعرض لبيان كيتها كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
 كالاستغراق والعهد الذهني الا ان اهل العربية لم يتعرفوا له بل ادرجوه
 في لام الجنس ولذا امثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخبرة
 لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد
 وليس المراد ان كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهرا الفساد ولا ان بعضا
 غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة بتد
 بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الافراد

خير من جنس المرءة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا فيد بموتة
 القرينة قائدة جيدة هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل
 من هو خير منها ولا يخفى ان هذه القائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس
 على الجنس لان الاستفراق ولا من العهد الذهنى ١٧ قوله (باعتبار امكانه
 ووجوده في الخارج) الى آخره لم يقل للموضوع الممكن الموجود تحقيقا
 بل زاد الاعتبار للاشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب
 ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا
 محققا في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا تقديرا
 في الخارج كما يظهر من مثالب ان اجتماع التقيضين باطل ١٧ قوله (سواء
 كان ممكنا يوجد في الاذهان بلا فرض) الى آخره هذا الامكان مكان تام
 مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته للمستمع فيشمل الواجب تعالى
 والمراد بقوله يوجد في الاذهان الخ انه على تقدير وجوده في الذهن
 يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية
 لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الحمة اذا خلقت وطبعا
 ليس لها ماهية في الاذهان الا بان يقال لو كانت الحمة زوجا فتحتاج
 في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض وجودها الخارجى بخلاف
 الممكنات فان ماهيتها تحصل في الاذهان بلا احتياج الى فرض وجودها
 الخارجى وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الایجابى عليه خراجا ولذا كان
 ماهيات الممكنات حقيقية و ماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك ١٧ قوله
 (واذا سلبه بذلك المعنى) بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج
 وجودا محققا ببصر في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس
 عليه اخواته ١٧ قوله (كان موجبة ذهنية كاذبة) الى آخره لان البصر
 من عوارض الوجود الخارجى فلا يمرض لشيء في الذهن هذا اذا كان
 هذا الحكم ایجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ایجابا ذهنيا حقيقيا فكما
 يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض
 قائل ١٧ قوله (فالوجود المعتبر في موجبة) وكذا الامكان المعتبر مع
 موضوع الحقيقية معتبر في سالبها ايضا والام يمكن بينهما تناقض كما سبق

١٨ قوله (ولما وقع بينهما تنقض) الى آخره اشارة الى دفع ما ورد واعلى قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب وحاصل الايراد أنهم لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تنقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة هذا وحاصل الدفع ان وجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبه ايضا فيمنع انصراف السلب الى الفرد المعدوم وتحقيق التنقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حين الثاني وصدق الثاني لا يتوقف على تحقق القبول الواقعة في حينه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى

١٨ قوله (فصل محقق في الواقع في الخارجية) الخ لم يقل فصل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كمقدار الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن الانسان او جسم او جرم او حار او بارد وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كمقدار الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارج والذهني كنفس الامر

١٨ قوله (نحو كل انسان حيوان) الخ لما قد متان ثبوت الثنائيت ولو ازمها بحسب الوجودين ١٨ قوله (وسلب العوارض) الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها من غير موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثلاثة كما لا يخفى ١٩ قوله (وهو ظاهر) الخ لان الموضوع المقدّر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو المحصر العنوان والحكم في بعض افراده المعكئة نحو بعض مراكوب السلطان فرس ١٩ قوله (وتقيضاها) الخ وهما السالبتان

الكليتان الخارجية والحقيقية لما سبقت ان تفيض كل نوع مائتاته
في النوع وبخالفه في الكيف والكم ١٩ قوله (وكذا بين تقيضيهما) الى
آخره يعني كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اهم
من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اوليين عموم مطلق
١٩ قوله (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
الخارجية والحقيقية اهم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان او ضاحك وصدق
الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشئ من الانسان او النقاء
يمكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحلابة في الذهن
فانظر ١٩ قوله (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
انهم اطلقوها هنا لان الرابطة في السالبة اداة السلب فليس فيها
تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى
١٩ قوله (يتوقف على تحقق الوجود المعبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
هنا وجودين احدهما الوجود المعبر الذي يعتبر الحاكم مع الموضوع
وتانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وينهما عموم من وجه
اذلا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من
وجوده في الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
عرفت ولتبتز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود
الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع
الموجود اى المقدّر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك
اذ قد نزل فيه اقسام كثير من الاعلام ٢٠ قوله (فيا وجد الموضوع
بذلك في الذهن) الى آخره بماله ما به حقيقة سواء وجد فيه محققا كما
في الاربعة الموجودة في الذهن في احد الازمنة او مقدّرا كما في كنه

الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع
 أبدا فالمراد من الثبات المسماة الحقيقية التي على تقدير حصولها
 في الأذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف
 ماهيات الحالات كما تقدم فالمراد من التقدير هنا هو الفرض المتعلق
 بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض
 المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولنا كانا متقابلين هنا ٢٠ قوله
 (لشيء من المعلوم المطلق) إلى آخره المعلوم المطلق ما ليس له وجود
 أصلا لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان فلا يكون معلوما بالضرورة
 لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذا القضية مشروطة عامة لأن المراد
 أنه ليس بمعلوم بالضرورة مدام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق
 وإن كان معلوما متصورا في هذه القضية بمنزلة المعلوم المطلق لأنها
 مشروطة وصفية هي حلية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في
 صدق الشرطية هنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم أن لا
 يكون معلوما وإن امتنع طرعا هذه الشرطية في الواقع كالايجتزى ٢٠
 قوله (لكنها في التحقيق) إلى آخره لأن محمولها حكم السالبة وهو من
 النسب وكل نسبة معقول فإن كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو المقرب
 أصحى أو لا كاتب خارجية أو حقيقية فإن محمولها المفهوم العدمي المركب
 من المفهوم الوجودي ومفهوم أداة التي من غير اعتبار النسبة فيه
 ولأجل أن الأداة فيها ليست لسبب النسبة الإيجابية سميت معدولة
 للمدول عن حقيقة أداة التي الموضوع لسبب النسبة * فإن قلت كيف
 ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت
 في الخارج يجب أن يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه
 أن ثبوت الشيء لنفسه في الخارج بمعنى الثبوت الرباطي المدلول عليه
 بالحل إنما يتوقف على وجود المثبت له فيه لأعلى وجود الثابت فيه
 ولا يندفع بأن يقال قولنا في الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون
 الخارج طرعا لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجي ما كان الخارج
 طرعا لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون

وجود زيد موجودا في الخارج بل يقتضي كون نفس زيد موجودا فيه كحقيقته الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول هـ فلن قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمي في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقية هـ قلت الدليل لزوم ارتقاع التقيضين فلن القرس باعتبار وجوده الخارجي ليس كتابيا فيكون بهذا الاعتبار لا كتابيا والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع هنا عن القرس موجود فالتسوية البسيطة الخارجية هنا تستلزم الموجبة المدونة المحمول من الخارجية هـ فلن قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا والا لم يكن يمكننا بل واجبا او ممتعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا التسوية المدونة المحمول مستلزما للموجة المحصلة فيها وجد الموضوع هـ قلت لانسلم انه باعتبار وجوده الخارجي ليس لا يمكننا اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون يمكننا في الخارج بمعنى ان لا ينصف بالامكان في الخارج لا ان لا يكون يمكننا بمعنى ان لا ينصف به في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت مفهوم اللا يمكن بهذا الاعتبار والا لارتفع التقيضان فالمفهومات العدمية قسمان قسم معقول اول مختص بالوجود الخارجي كالاصحى او مشترك بين الوجودين كالابصير واللا يمكن وغيرها من تقاضى المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالسكن والمتع وغيرها فاتهم هذا المقام ٢٠ قوله (الانقضاء الكل) اى انقضاء جميع الفضائل ذهنية كانت او خارجية او حقيقية موجبة كانت او سالبة اذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانقضاء اشارة الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانقضاء لا الصدق

والكلام في الثاني لافي الاول ٢١ قوله (مادام موجودا او معدوما) زاد
قوله او معدوما لتلازم عليه ماورد على من تركه من انه لا يصدق على
ضرورة السلب عن المعلوم نحو لائى من الحاصل بصير خارجية
او حقيقية لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء
كان قيدا للنسبة او لضرورة لها اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة
في حيز التقي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه لم لو كان
قيدا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز التقي حينئذ لكن
كونه قيدا لتلك النسبة باطل كما حقه ابو الفتح في حاشية التهذيب
وكذا الكلام في التعريضات الآتية تأمل ٢١ قوله (بشرط الوصف)
اى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه
ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل
في الضرورة وتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال
تحريك الاصابع اولا كما في قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام
حارا وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان مجموع الحرارة
والدهنية لا يحرك الحرارة والالكان الحجر حارا ذائبا ايضا وقوله
وقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لائى
مشروطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي
مات بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو ظاهرا ٢١ قوله (فيما
كان العنوان الذى له مدخل) الخ فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم
احد الوجودين محاله مدخل وضرورى في وقته فلم يبق هناك
الا العرضى المفارق وهو قسمان قسم ضرورى في وقته للموضوع كما اذا
لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان
من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له
مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معا في مثال اظلام المتخفف
واذا كان من القسم الثاني فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى
الاول دون الثاني كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية
للكاتب في وقتها فضلا عن ضرورة التحريك التابع لها ولا يصدق المعنى

الثاني دون الاول كما في كل كتاب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة
 في الحيوانية ٢١ قوله (وكل منخسف مظلم بالضرورة) الى آخره ضرورة
 الانخسف والاطلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبنى
 على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واماعلى
 ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله
 فلا ضرورة في شيء منها لجواز خلق الاضياء حينئذ ولجواز ازالة
 الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه
 كلا او جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة في وقت الوصف
 اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف تأمل ٢١ قوله (او بدوامها
 مادام الذات) اي مادام موجودا او معدوما لولا ان غير العنوان لا لا يرد عليه
 دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن
 يشكل الامر فيها دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية
 في مثل قولنا لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام
 مادام كتابا موقوفين على وجود الموضوع كجميع سوابل المركبات
 ولا ضرورة بعد ان صدقنا عدم الموضوع مثل قولنا لا شيء من المعدوم
 بطائر او كتاب مادام معدوما تأمل ٢١ قوله (ازلا وابدأ) اشارة الى جهة
 الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد
 الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم
 بالفعل او قاعد فلا يرد أن في احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدأ تأمل
 ٢١ قوله (كل انسان كاتب بالامكان العام) الى آخره وما يجب ان يعلم ان قولهم
 بالامكان في امثال هذه العبارة ان كان قيدا للنسبة كانت القضية ممكنة
 وان كان قيدا للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية
 المطلقة لان كون الانسان يمكن الكتابة ضروري له في جميع اوقاته
 وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى ٢٢ قوله
 (في الموضوع والمحمول) قيد بهما مع انها متروكة في سائر الكتب للاشارة
 الى ان مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب
 لا يكفي في كونها مركبة في صرفهم والالكانت جميع الاحكام الحصرية

فصلاً مركبات عندهم نحو ما جاء في الأزيد وليس كذلك بل هي وانما لها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالإيجاب والسلب فيه في الموضوع اذ ما ثبت له الهجي هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتقة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا لكل كاتب متحرر ك الاسامع بالفعل لا دائماً فان معنى لا دائماً لا شيء من الكتابات متحرر ك الاسامع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتفيد الموضوع هنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذي كرى قان اتحداهما في الموضوع الذي كرى غير كاف في المركبة بل لا بد من اتحداهما في الموضوع الحقيق والالصدقت للمركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذ الحكم في الجزئين فيها على شيء واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم ينصف بالحياة في وقت ولا ينصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيوضح ٢٣ قولي له (وما عدا الماتين باللادوام الوصفى) انه يمكن تقييد بعض ما عدا الماتين من البسائط باللادوام الوصفى وان لم يمكن تقييد بعض ما عداها الاخر به كالاتنين للتلازم ان الضرورية والدائمة بما عداها لا يمكن تقييدها به اذ الضرورية والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفى ونقيض الاصح مابين ليعين الاخص فليحصل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ قولي له (او المنتشرة) لمنع الحلو فلا يرد أن الوقبة المطلقة بما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللاضرورية الوقبة الغير المينة ويصح الحل على منع الجمع والحلو فلا يلزم ما لم يحدوا ايضاً بناء على التوجيه السابق ٢٣ قولي له (نحو انه تعالى عالم الوحي) الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجودها الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فاما الواجب تعالى آية

عن تفكير كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات
بمخلاف ثبوت لوازم المسكنات لها كما عرفت في الاصل ٢٣ قوله (شرط
الحصول الواقع) اي بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة
والمراد من الوجود والعدم ما هو الواقع في وقته اذ لا ضرورة اليوم في قيام
زيد غدا لا في وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق
وقته الذي هو القدر وبالجملة لا ضرورة في شيء من طرفي القيام الغير
الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط
ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ٢٤ قوله (وهو الامكان الصرف
الحالي) الخ فان قيام زيد غدا متلا لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو
ظاهر والامكان واقعا بعينه في اليوم او في الماضي ولا في جانبه السلب
لان عدم قيامه في القدر لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما
يتحقق شيء من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء القدر فقيامه في المستقبل
يمكن صرف لا ضرورة في شيء من طرفيه بمخلاف الامور الواقعة
في الحال او في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها
فهي ضرورية واقعا للضرورة بشرط الحصول هكذا حققه الشيخ الرئيس
وقوله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان
الوقوعي يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية
لا مطلقا ٢٤ قوله (واقعا) الى آخر ما يتعلق اقلها لان الضرورة بشرط
الحصول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات
ووجدان فرد الام سهل واقل مؤنة من وجدان فرد الاخص لان
فرد الام اكثر وفرد الاخص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما
لانها كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل المختار
بمخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا يتحقق في فعل الفاعل المختار
ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية
واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ٢٤ قوله (كلمة المقدم) الى آخره
ترك التضاعف مع انه مذكور في كتب اكثرهم لانه داخل فيها ذكر
لان التضاعفين معلولا علة واحدة وهي اتحاد الولد من نطفة مينة

في الأربعة والنوثة مثلا ٢٤ قوله (بإتفاق الانفصال) إلى آخر ما يكون

صدق التالي متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الانفصال والمراد بصدقهما تحقق مضمولهما في الواقع ولو في أحد الأزمنة فقولنا إذا طلعت الشمس غدا يحتمل عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

٢٥ قوله (في الصدق فقط) إلى آخره قيد فقط قيد الانفصال في الصدق

لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الأعم الشامل للمنصلة الحقيقية

اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف

ما اذا كان قيد الا انفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق

فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال

في الصدق وعدم الانفصال في الكذب سميت مائة الجمع وكذا

الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى ٢٥ قوله (والكل لا يخلو

عن أحدهما في الأغلب) وانما قال في الأغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول

أهل المعاني تقديم المسند لكذا او لكذا اذ ليس بين النكبتين منع جمع

لما قالوا الا تراحم بين الكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما او لثلاثة

ولا منع خلو لانه لم يقصدوا الانحصار فيها ذكره بطريق التريد

٢٥ قوله (كل من هذا المنفصلات) إلى آخره في تصريح كل إشارة إلى ردة

مقابل ان المنصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب أكثر من جزئين والالم يمكن

بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا واصل الرد أنه

لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده

بين مجموع اجزائه الثلاثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان العدد

الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها ٢٥ قوله

(العدد اما) الخ أي العدد بالنسبة إلى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد

كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلثة وهو ناقص

عن الأربعة او زائد كاتني عشر فان نصفها ستة وثلاثها اربعة وربعا ثلثة

وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثنى عشر او مساو لها

كالسبعة فان نصفها ثلثة وثلاثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا

وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة إلى عدد آخر اما زائد عليه

او ناقص عنه او مساو له كما ظن قانه غفلة عن استعمال اهل الحساب والمثال
 مبنى عليه ٢٦ قوله (لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية) القول هذا
 ما قلوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها
 واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري والتحقيق ان مطلق
 الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبين كما ستطلع
 عليه من ان التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه
 حيوانا في ضمن القرية لا مطلق الحيوانية والا لم تنعكس هذه الموجبة
 الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قد يكون انا كان زيد حيوانا
 كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا في ضمن القرية لا اذا
 كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن القرية
 من الاوضاع المستتعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلم يقيد التالي بل اطلق
 كان للزوم على بعض الاوضاع المستتعة لا للممكنة المتبصرة في الكلية
 والجزئية وان قيد يكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى ٢٦ قوله (لا تصدق)
 اي لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالي كاذبا لا متناع ان يستلزم
 الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب
 الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واما
 صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق
 اللازم ٢٦ قوله (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال
 صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة ٢٦ قوله
 (بغير الصادقين) لان ما لا يجتمعان في الصدق عنادا واتفاقا اما ان يكونا
 كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان
 في الكذب عنادا واتفاقا اما ان يكونا صادقين او يكون احدهما
 صادقا والاخرى كاذبة ٢٦ قوله (متقديم اداته السلب) الى آخره لم يقل
 وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كاية دون دلالة
 التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع
 التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فتقولنا اذا جاء زيد لم يجيء عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لا يحجب وجوده وان يكون سالبه ان كان هو بمعنى لا يلزم ان
يحجب وجوده فاقابل ٢٦ قوله (هو وضع وجوده مع الاخر) اما بان يقتضيهما
علة واحدة او بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما
لا لزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم باستماع الانفكاك ٢٦
وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبنى ايضا على جواز أن لا يكون
بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه
ايضا ٢٢ قوله (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك
السالبة ان لا يوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد
على بعضها ٢٧ قوله (وكذا الكلام في العنادية) الى آخره يعني كل
حكمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فينبغي ان
جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون
الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كخاطفة الانسان وساحلية
القرص فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مائة الجمع
وان صدق من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال احدهما
من الآخر في الصدق فليس بينهما عند كلي في الصدق وان دام
الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العقلاء فلا يصدق هناك
الموجبة الكلية العنادية من مائة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا
الكلام في الانفصال في الكذب في مائة الخلو ويتضح من المجموع حال
التفصيلة الحقيقية العنادية ٢٧ قوله (كما تحقق النقيضان) الى آخره اعلم
ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له او لا ان كان الاول يلزم الملازمة
الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا
وهو باطل وان كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم
الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قل
نفسطة ٢٧ قوله (نفسطة) لكن بما ذكره ثبت ما ذكره من الكليتين
المتكورتين قبل ٢٧ قوله (وهو غير المطلوب) الى آخره ان المطلوب اثبات

اللزوم الجزئي بين التقيضين بمعنى ان احدهما في بعض اوضاعه الممكنة
يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن الين انه
انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه
الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها
على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة
والا لم يصدق حكم كل لزومي موجبا كان او ساليا بخلاف ما افادنا قيدا بالتقيد
الثاني فان تحققه مع الآخر حيث لا يكون من اوضاع المقدمة بالممكن بل نفس
المقدمة الخلال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا * فان قلت
لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من التقيضين كما انه باعتبار فرضه مع
الآخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء والثابت بالشكل الثالث
حيث هو اللزوم الجزئي بينهما باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا يثبت
اللزوم الجزئي بين كل شيئين كما اذا جاء فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا
يحتج ٢٧ قوله (هو السالبة الجزئية) قد اسرنا الى ان مرادهم من السالبة
الجزئية هنا اهم من رفع الایجاب الكلي الذي هو التقيض الحقيقي
للایجاب الكلي كما لا يحتج ٢٧ قوله (هو الممكنة العامة المخالفة) الى آخره
لا يحتج ان قيد المخالفة في كيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه
لرفع توهم ان الممكنة العامة اهم الوجهات فكيف يكون تقيضا ميايا
للضرورة وحاصل الدفع ان الاهم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة
في كيف والتقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في كيف فلا منافاة بينهما
وكذا الكلام في ان تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاهم من الدائمة
٢٨ قوله (كافي تقاض المركات الكلية) الى آخره ما اعترف في تقاضها ان
تكون متصلة مائة الخلو لا مائة الجميع ولا المتصلة الحقيقية لان صدق
المرتبة يصدق كل من الجزئين وكذلك كذبها يكذب احدا الجزئين او كليهما
واذا كان يكذب احدهما كان احدا جزئي التقيض اعني المتصلة سادقا والآخر
كاذبا لاحالة واذا كان يكذبهما معا كان كلا جزئي التقيض صادقين معا فلا بد
ان يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق احدا الجزئين وصدق
كليهما يوجد التامع الذاتي بين المرتبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه

لا يكون الا بان يكون تلك المفصلة مائة اخلو بالمعنى الاشمل الشامل
للمفصلة الحقيقية تأمل ٢٨ قوله (وهو كاذب) لما عرفت ان حكمى المركبة
متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان في
وقت دون وقت آخر ولا ينفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض
الآخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد ينصف بالحياة تارة فو بعد ما
اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا
مفارقا كالقيام والقعود وغيرها لم يصدق الجزئان القائلان بان بعض
الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما في الموضوع
الحقيقي وان اتحدتا في الموضوع المذكورى لكن ليس جزء المركبة الجزئية
مطلق الجزئيتين بل الجزئتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي ككاهو مقتضى
تقييد الحكم عليه بالادوام كالا ينفى فتأمل ٢٨ قوله (بخلاف تلك السالبة
المرتدة المحمول) الى آخره فان المفهوم المرتد دين الحيوانية الدائمة وبين
سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن
احدهما كما هو مدلول تلك السالبة كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل
جسم حيوانا دائما او لا حيوانا دائما او كان بعضه حيوانا دائما والبعض
الآخر لا حيوانا دائما فيصدق التقييد بهذا المعنى الشامل للاحتالات
الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيّد بالادوام فيما كان
المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ
يكذب التقييد بهذا المعنى لاخذ الدوام في جزئية اذ لو صدق لوقع احد
الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتب دائما او لا شيء من الانسان
يكاتب دائما او كون بعضه كاتب دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما
والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ تقييد المركبة الجزئية طريقا
آخر هو جعل المفصلة ذات اجزاء ثلثة بان يقال في المثال المذكور اما لا
شيء من الجسم بحيوان دائما او كل جسم حيوان دائما وبعضه حيوان دائما
وبعض الآخر ليس بحيوان دائما وظهر ايضا ان المراد من الحكمين
الذين وقع التردد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية تقييد الجزئين من الاصل
لامطلق الحكمين ٢٨ قوله (وقد يطلق على اخص القضايا) الخ وانما قال

اخص القضايا لأن السالبة الكلية مثلاً لها من القضايا الخاصة بالتبديل
 لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في
 صرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي اخص من السالبة الجزئية وكذا
 الكل من القضايا المنكسة لوازم عديدة خاصة بالتبديل اهم من عكسها
 بحسب الجهة مثلاً قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
 الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة او ممكنة عامة
 وعكسه في صرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
 اللتين كل منهما اعم مطلقاً من الحينية المطلقة وقس عليه البواقي ٢٩ قوله (على
 مذهب الشيخ في عقد الوضع) الخ وفيه اشارة الى انعكاسها على مذهب
 الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس
 السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة ينتج في صفري
 الشكل الاول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكافي في هذه
 الامور كما لا يخفى ٢٩ قوله (كان ذلك التقدير) المستفاد من قديم الآخر
 وهو كون ذلك التحقق مع تحقق التقيض الآخر فلا ينتج عليه ان ذلك
 التقدير عين المقدّم الحال لا من اجزائه ٣٠ قوله (وبالعكس) اي وحكم
 السوالب هنا تحكم الموجبات في العكس المستوي ٣٠ قوله (على التفصيل
 المذكور) في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا من الباشميين
 والعاشميين الى حينية مطلقة الى آخرة ٣٠ قوله (والشرطية الموجبة الكلية)
 الى آخرة وتوقف الكافي في انعكاسها مبنى على زعم الكزوم الجزئي
 بين التقيضين وقد صرفت فساد ٣٠ قوله (ولا عكس البواقي من الحملات
 والشرطيات) انما لم ينعكس الموجبة الجزئية الشرطية هنا الى نفسها
 لصدق الاصل بدون العكس في قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة
 يلزم ان لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
 الشمس وجود النهار ٣٠ قوله (ولو في الادعاء) الى آخره هذا القيد
 لا يخرج الادعاء القاسدة مادة او صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله
 ظاهراً لا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب
 الخصم بل ولا يخرج القياس الشرعي لان الشاعر كالمغالط يدعي

في الظاهر لمحصل التصديق بما أورده والحق أنه ليس بدليل حقيقة بل مجازاً
 فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ٣٠ قوله (وقد تطلق
 النتيجة على إخص القضايا اللازمة) إلى آخره كما في باب المختلطات حيث
 قلوا النتيجة تابعة للصغرى أو الكبرى ولم يقتصر على إطلاقها على إخص
 القضايا اللازمة كما اقتصر في إطلاق العكس إذ قد يستتبع إحداهما من دليل
 يستلزم الإخص بخلاف العكس قد بر ٣١ قوله (أو يشار إليها بلفظ)
 كالتقيودات المشيرة إليها وكلفظة إذا الدالة على وقوع القدم ولفظة
 لو الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الأقيسة الاستثنائية بشرطية
 واحدة كما في قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد فسدنا﴾ اكتفاء
 عن الرفع بدلالة أداة الشرط على الانتفاء لأنها لا انتفاء الأول لا انتفاء
 الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٣١ قوله (كافي الاستدلال بأحد المتضايين)
 الخ لأنهما متكافيان ذهناً وخارجاً فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علماً
 تصورياً أو تصديقياً وإنما يعلمان معاً وقد صرح الشريف المحقق بعدم
 صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٣١ قوله (كقواعد الأدلة المشتقة
 على المصادر) هذا مبني على أن المصادر توقف الدليل على المدعى فيكون
 العلم بالدليل متأخراً عن العلم بالمدعى فيبطلان تلك الأدلة لتوقف هذا الشرط
 لا الاستلزامها الدور الباطل كما وهم لأن مجرد توقف العلم بالدليل على العلم
 بالمدعى مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما إذا انحصر دليل
 المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما إذا كان له دليل
 آخر صحيح ولا بدور فيه وهو ظاهر ٣١ قوله (في الظروف الخارجية) يتعلق
 بالصدق وقيد به للإشارة إلى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض
 الظروف ذهناً كما في قولنا اجتماع التقيضين موجود في الذهن والذهن
 موجود في الخارج فانهما صادقان مع كذب النتيجة ٣١ قوله (هي
 مقدمة خارجية) احتراز بقيد الخروج عن الأجزاء مثل الصغرى
 والكبرى وقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الأجنبية وقيد عدم
 موافقتها للقضايا في الأطراف عن العكس المستوي الموافق للأصل
 في الموضوع والمحمول والمقدم والنسالي فإن شيئاً منها ليس بمقدمة

غربية لم قد يطلق المقدمة الغربية على المقدمة الاجنبية مجازا
 تأمل ٣٦ قوله (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخر هذا مبنى على محل
 الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي "لا على مطلق الاستلزام
 الاعم من الكلي والجزئي" والالزام مخرج الاستقراء والتحليل بقيد الاستلزام
 لثبوت الاستلزام الجزئي لهما قطعا مع اتم اخر جوها بقيد الاستلزام
 واخر جوها قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجربنا ههنا على
 ما قلنا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلي مع
 انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان
 يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا الاستقراء والتحليل ومثل
 قياس المساواة بقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غربية وان يحملوه على
 مطلق الاستلزام ويخرجوا الكلي بقيد لذاته كما لا يخفى اللهم الا ان يحملوه
 على الاستلزام الكلي ويسموا المستلزم كليا من المستلزم وحده او مع ضمنية
 مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في
 الاستقراء والتحليل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع
 الافراد والتحليل مع ضمنية كلية الجميع مستلزم مان كليا وان لم يستلزم ما وحدها
 كقياس المساواة لا يخلص الابان براديا الاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع
 وحده او ضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس
 المساواة فلن تأمل ٣٧ قوله (كيفا وكما وعلمنا) الى آخره فان وجد في
 المقدمة مات سالية تكون النتيجة سالية ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
 وجد كلية كانت كلية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
 او في الكل وانما قال بالمعنى الاعم اذ هي كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء
 في هذه الامور تكون تابعة للمقدمة مات الخارجية كالعكس المستوي
 في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية
 كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
 قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطبيا في البراهين والاستلزام مقدمة
 خارجية عنها ٣٨ قوله (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم
 من قولهم لذاته ههنا نقي الواسطة في الثبوت فن استقناها من كل قياس

ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفى الواسطة في اثبات اى لا يكون
 المقدمة الاجنبية او الثمرية واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى
 وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض
 الاشكال ٣٢ قوله (رغم مصدر) الى آخره اشار باداء التقليل الى انها كثيرا
 ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٣٢ قوله (والمقدمة الاخرى شرطية)
 لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حلية
 وقد تكون شرطية قسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
 ببعض افراده كالا يخفى ٣٣ قوله (ولذا يطرح عندما اخذ النتيجة) الى آخره
 كما هو شأن الوسائل وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس
 الاقتراني ٣٣ قوله (وان لم تشمل) الى آخره كافي صغرى الاستقراء او كبرام
 وكافي كبرى المستلزم بواسطة عكس التقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من
 التفصلة ذات حليات بعد دمجها اما الفصل ٣٣ قوله (القياس الاستثنائي)
 الى آخره مقدمة بناء على الاقتراني على عكس ما في المتن لانه بجميع اقسامه
 بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه يحتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
 الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض فتأمل ٣٣ قوله (كلية باعتبار
 الازمان والايضاح) انما قل باعتبار الازمان والايضاح مع ان كلية
 الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حلية
 وقد عرفت ان كلية الحلية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك
 لتوهم ان الشرطية هي كلية الشرطية باعتبار الازمان والايضاح وكلية
 تلك الحلية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرطية كلية كليهما باعتبار
 الازمان والايضاح وعطف الاوضاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية
 باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوضاع
 الممكنة الاجتماع معهما ايضا ٣٣ قوله (ان لم يتحدد حكمهما) الى آخره
 هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عمموا الكلية باعتبار الازمان والايضاح
 هنا بما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عمموا الكلية
 من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
 وما بعده ٣٣ قوله (لكن ثبت الشرطية الواقعة) الى آخره فيه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحلية والشرطية ايضا لانه
 بمعنى انه ككائنات هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس
 تقيدها ههنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية ولكن بطلت الثانية
 فيبطل الاولى ٣٣ قوله (كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى)
 احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك
 الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فيكون تمكينات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٣٤ قوله (غير لازم) احتراز
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل
 مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون تمكينات مع انها قديمة ٣٤ قوله
 (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين
 في جزء تام كافي للحل المتعارف وقوله او لا حدطر فيها ناظر الى كونهما
 مشتركتين في جزء ناقص كافي للاقتضى الشرطي المتعارف ٣٤ قوله
 (ويؤلف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق بمحول
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل
 وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بالاجاب الصغرى
 وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة ليس بغلام
 رجل وكل رجل مذكر او انسان فالخلق في الاول السلب وفي الثاني
 الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ايضا
 او اسود والخلق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحول
 الصغرى ومحو لا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل
 ولاشي من المرأة رجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف
 مقدمة في الكيف وكلية الكبرى لتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
 وكل انسان او فرس حيوان فالخلق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولاشي من الرجل بمؤنث او فرس
 فالخلق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام
 حيوان وبعض الجسم او الجسد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وكبر رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط بالاجاب الصغرى
وكلية احدى المقدمتين وان كان متعلق موضوع الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل رومى
الانسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بالاجاب مقدمة مع كلية
الصغرى واختلافهما كيفاً مع كلية احدىهما هذا في الحملات وقس
عليه الشرطيات وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشرط
الذكورة فلي تأمل ٣٥ قوله (لا بطريق النظر والاكتساب) الخ واما
القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو ما يستلزمها
بطريق النظر والاكتساب لنسب الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر
في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
الخفية في البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين
القياسات الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
ساذجة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج ٣٥ قوله (محكوم به في الصغرى)
سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدمان في جزء تام او لاحد طرفيها
كما اذا اشتركا في جزء ناقص على نحو ما سبق ٣٥ قوله (فشرط انتاجه
كيفاً بالاجاب الصغرى) الخ اما الجواب الصغرى فلي تدرج الاصغر في نفس
الايضا والاكبر فلي تدرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر
ايضاً وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر
في حكم الاكبر بداهة كما قالوا وهو دليل لئلا يشترط المذكور
وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الى دليله الاتي ولا يخاف ذلك كونه
بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
بديهياً والحكم باشتراطه نظرياً مع انه يمكن ان يكون ذلك تبييناً لادبلا
٣٦ قوله (لجواز كون الاصغر فيه اسم من الاكبر) كافي قولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل
بعضه ٣٦ قوله (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اسم كافي قولنا كل
انسان جومر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لاشئ من

الجواهر عرض وان صدق بعض الجواهر ليس بفرس ٣٧ قوله (لما تقدم) من جواز كون الاسفر اعم كافي للمثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لا جسم ٣٧ قوله (محدودا عنهما) اي عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام وقيد اللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اي غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر ان ليس في شيء من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس قيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيها اذا تألف القيلس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك ٣٧ قوله (ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة هنا اذ الكلام في كون الكبرى احدي الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللا ضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا في الشكل الاول محدودا عن الصغرى قيد اللا ضرورة مطلقا وقيد الضرورة واللا دوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والاقصم اليه لادوام الكبرى ٣٨ قوله (وسواء كانت وصيفة) الى آخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيها اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شيء من مقدّمته فلا يتصور ذلك كالا يخفى ٣٩ قوله (فان كان من الضروب الناجمة) الى آخره هذا مترتب على ما قبله فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقته شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مأله الى قياس استثنائي بان يقال كما

كان شيء من الأصغر أو الأكبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي
 هو الأكبر أو الأصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن أحدهما موافقا لللازم
 الذي هو الأوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق ٣٩ قوله (وقت
 صغرى الشكل الأول) إلى آخره فلا ينتج فيها وقت كبرى الأول وصغرى
 الثالث ولم تنتج من الشكل الثاني لأن منتج السلب والكلام في منتج الإيجاب
 ولا للشكل الرابع إذا الشرط هو وقوع الأوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية
 العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع هنا
 وعدنا عما قالوا للتوضيح ٤٠ قوله (لأنها صادقة الزاماتو تحقيقا) لأن فرض
 وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الحمة زوجا في الواقع
 أي عددا منقسما بمساويين يلزم أن يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً
 لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل إنما تصدق تلك
 الصغرى لو كانت الحمة الزوج عدداً لكن لا شيء من العدد بخمسة
 زوج في الواقع فيه إن بعض العدد على ذلك التقدير المحال حمة
 زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ما هو زوج ولو فرضنا
 عدد فعلي ذلك التقدير ينظم قياس قائل بأن الحمة زوج وكل ما هو
 زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الأول الهاء عدد فلا يلتفت إلى ما قيل لو كانت
 الحمة زوجاً يلزم أن لا يكون عدداً في الواقع فليتلأمل ٤١ قوله (إذا فرض
 مقدّم الكبرى) إلى آخره بل يقال كلما كان كل إنسان حيواناً كان كل
 رومى جسماً وكلما كان بعض الجسم متغيراً كان بعض الموجود حادثاً
 ينتج أنه كلما صدق قولنا كلما كان كل إنسان حيواناً كان كل رومى متغيراً
 يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيراً كان بعض الموجود حادثاً لأن
 تالي الصغرى اعني قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة
 اعني قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعني
 قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق ٤٢ قوله
 (ينتج ما أن يكون) إلى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مائة اخلو
 مقدمها منفصلة موجبة مائة الجمع وتاليها حملية كما هو مقضى
 الشروط الآتية ٤٣ قوله (منتجاً تالي السالبة أن كانت) إلى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان
قديم ينتج فـد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما
فان نألى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حلية
جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع
الحلية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذ جعل
هذه النتيجة كبرى للحملىة الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان
قديم وهو نألى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي ٤٥ قوله (بناء على
القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ قوله (ينتج كما كان كل انسان
قديما) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدما نتيجه الشكل
الثانى المتقد هنا بلا شرط اختلاف المقدتين بالايجاب والسلب
اذلا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات
الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحلية معها
كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان
ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية
المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحلية الصادقة
مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمها يستلزم نالها فنتيجة التأليف يستلزم
نألى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ قوله (متحدة
فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان تحذف محمولات الكبرى والحليلات ٤٦ قوله
(نتيجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى
انما تجري فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يستور
ههنا الاستنتاج بالقوة كما لا يخفى ٤٦ قوله (والافولفة منها) اى من نتائج
التأليفات ومن ذلك الجزء الغير المشترك وهذا فيما كانت المتصلة ذات
اجزاء وقد شارك حلية وحليتان جزئيين منها وبقي هنا جزء لم يشترك
حلية كما لا يخفى ٤٦ قوله (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره مقامه باعتبار
مشاركة الجزء الاول للحملىة الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج
القول الاول وباعتبار مشاركة الاول الاولى والثانى للحملىة
الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة
 مائة الخلو مؤلفة من نتائج التاليفات وعطف اليكم على الفرد في القول
 الثالث بالواو الواصلة لا بالواصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول
 الثاني ٤٦ قوله (انتج سالبية جزئية) اي وان كانت المنفصلة موجبة كلية
 فالنتيجة هنا غير تامة للمنفصلة في الحكم ولا في الكيف ولا في الجنس
 فضلا عن النوع ٤٧ قوله (للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا
 الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه
 يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه
 ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا
 وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ قوله (كقولك) الى
 آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك
 هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان
 بلا شرط اختلاف المقدتين كيفا فلا ينتج لكننا نقر منه مستجبا لقولنا
 هذا الشيء جسم ونقصه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هذا
 الشيء متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق
 شرط الانتاج ٤٧ قوله (وكل واجب موجود) هذه الحملية مشاركون لكل
 من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدتين كيفا
 لكننا نقر من كلا منهما قياسا مستجابا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج
 ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله
 الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني
 وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج ان التعدد واجب وهو مع تلك الحملية
 ينتج من الاول ان التعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل
 الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ قوله (وباعتبار التركيب) الى آخره
 وبرهان هذا الانتاج انما قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او متعددا موجودا منفصلة مائة الجمع كما مرقت واذا ضم الحملية
 المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧
 قوله (او متعدد دة كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة
 التأليف مع الحلية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لمثل ما عرفت ٤٨ قوله (بدون ذلك الشرط)
 يعنى سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها في كل من مانعنا الخلو والجمع
 فالتال المذکور في المتن يتبع قولنا قد يكون اذا كان العالم حادثا لم يكن
 موجودا فاعلا موجبا ان حلت المتصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا
 قد يكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجودا فاعلا موجبا ان حلت على
 مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ قوله او من
 استثنى (فصاعدا) لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط
 كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على
 زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمر وذلك لان الوحدة والكثرة
 عارضان للماهيات لا لازمتان لها فحيث نقول مجموع الاستثنائيين فرد
 محقق وقصدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين
 وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وان يكون من اقسام القياس
 المركب والابطال تعريف القياس منعا فلا يرد ان القوم اهلوا المركب
 من الاستثنائيين فلا يكون من اقسام القياس المركب ٥٠ قوله (كقولنا هذا
 الشبح) الخ هذا مثال للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين واما
 المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جنم لان كلا كان انسانا كان
 حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلا كان حيوانا كان جساما لكنه حيوان
 فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعنى قولنا
 فهو حيوان ومث يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني
 والاستثنائي والمثال الآتى للخلق والحق مفصولان لفصل الاقتراني
 الشرطي فيهما عن نتيجة ولظهور الكل تركناه في المتن ٥٠ قوله
 (والاصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطلع
 من ان الخلق قياس مركب من اقتراني مركب من متصلين احدهما قائمة
 بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائمة بانه كلما صدق

تقيضه يلزم المحل واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس
 الافتراضي الشرطي ومن حلية قائمة ببطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره
 في شرح الشمية من ان الخلق قيس مركب من قياسين احدهما
 افتراضي مؤلف من متصلة وحلية والآخر استثنائي بل ذلك القياس
 الافتراضي دليل المتصلة الثانية القائلة بأنه كلما صدق تقيضه يلزم المحل
 ٥١ قوله (فالتقضية) الى آخر ما لم يفتريه لان القضية بالفعل مشروطة
 بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم
 انحصار القضية في الاربعة ايضا ثم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به
 التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لان القضية بالقوة
 لا بالفعل والكلام في الثاني ٥١ قوله (بمجرد تصوراته) اي هي مجردة
 عن المشاهدة والقياسات الخفية ٥١ قوله (او كل نار حارة) وهذه اشكال
 قوى هو ان الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الملموسة لا حرارة
 كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يقيد اليقين فكيف
 يكون تلك الكلية يقينية والجواب قد قرر في الحكمة ان النفس اذا
 شاعدت الحكم في افراد نوع واحد قاض عليها من جانب المبدأ القياس
 علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاعده في افراد جنس حيث لا يخض عليها العلم
 القطعي بالكلية لجواز أن يكون هناك فصل ينضم اليه في افراد آخر
 وينتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان
 بحرارة فكذلك الاسفل غير النحاس فتأمل ٥١ قوله (بواسطة القياس الخفي)
 الحاصل دفعة بالجدس الخ وهذا القياس الخفي في الحديسات وقضايا
 قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم
 دليلا مغايرا لدليل حكم آخر بخلاف القياس الخفي في التجربة بل
 والمتواترات فانه فيها على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان
 اتفاقا للدام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان
 كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس

الحق فيهما إذ التكبير يدل على الوحدة النوعية وهو في اللام في
الحدسات ونصاها قياساتها معها إذ اللام إنما تدخل على التكرات بعد
تجريد ما عن معنى الوحدة كما قرر في محله ٥١ قوله (ملكة الانتقال
الدفع) إلى آخره إضافة الملكة إلى الانتقال من إضافة السبب إلى
السبب دون العكس وإطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية
مجازي باعتبار أن قياسها حاصل بممارسة المبادئ كالملكة فتأمل
٥٢ قوله (للتأني من التقليد والاستدلال عليه) أي الاستدلال غير
تقليد آخر لأنه لا يتأني الاستدلال بتقليد آخر إذ قد يكون الحكم
التقليدي مقدّم من دليل حكم تقليدي فالتأني بهذا الدليل تقليد آخر
حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير إليه حيث نقول التقليد قيد مثله
٥٢ قوله (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون نسلط الوهم لا يحكم
بحكم غير مطابق للواقع ٥٢ قوله (كالحكم بطلان مطلق التسلسل) فيه
إشارة إلى أن المشهورات قد تجتمع التيقن لأن بطلان ذلك متيقن
عند التكمين ٥٣ قوله (أعم بما بالذات) كما في قياس نفس الحكم وبما
بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم بقدم العلم موهورا
لأن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق إلا بمتابعته للوهم بناء على ذلك
القياس وهذا التعميم لا لا يحتل حصر مقدّمات الأدلة في السبعة بمثل
الحكم بقدم العلم من غير قياسه على المحسوس فتأمل ٥٣ قوله (وهذه
الاقسام السبعة متصادقة) فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تصرفات
الصناعات لأن الدليل الواحد أن اعتبر المقدّمات فيه من حيث كونها
يقينية يكون برعائها أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون
جدلا أو من حيث أنها مقولات فيكون خطابة وهكذا فلا ريب أن أدلة
مسائل علم الكلام من المقولات في الأكثر مع أن مسأله مطالب يقينية
فكيف ثبت بها وحاصل الدفع أن تلك الأدلة وإن كانت من المقولات
المنقولة عن النبي عليه السلام إلا أن مقدّماتها معتبرة فيها من حيث
أنها متواترات قينيات فتأمل فيه ٥٣ قوله (أن كان جيع مقدّماته
بالمعنى الأعم) لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من

٥١ قوله (ملكة الانتقال
الدفع) إلى إضافة الملكة
ههنا من إضافة السبب إلى
السبب لا العكس (نسخة)

قضايا يقينية كقولنا الانسان يحرك فكك الاسفل والفرس وغيرهما
غير المساج كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدّماته فيلزم
ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لكن الزومها الجزئي على بعض
الامور وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدّمات تحت قطعنا ان كون
هذا الوضع ذلك البعض مطلق لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع
مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا اخرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل
في الخطابة فامل فيه ٥٣ قوله (ترغيب الناس) الى آخره فان قلت قد يستدل
شخص بالمرارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا يرتب عليه هذا
الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كلي على انه يمكن ان يقال للناس اعم
من المستدل وما من فكر بل فصل يصدر عن العاقل الا انه جلب نفع
او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فع انه يوجب
اختلال انحصار الصناعات في الجنس لا يرتب تعريف الخطابة ٥٣ قوله
(من حيث انها موهومات) هذه الحيثية لا اخرج النعمان عن ان المقدمة
الموهومة عند طائفة محيية عند اخرى لكن الدليل المركب منها
من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها محيية شعري فقيود
الحيثيات المتغيرة في مفهومات الصناعات للتقييد للتعليل فلا يراد ان اخذ
المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة
كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لتقييد الحيثية ههنا تأمل فيه ٥٤ قوله
(وكل منها يفيد مثله ومادونه) الى آخره قالين يفيد اليقين والتقليد
والظن كما اذا كان بعض المقدّمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية
والتقليد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن ٥٤ قوله (ان
كان الجزاء المتوسط) الى آخره لم يقل ان كان الاوسط كما قلوا لان الاستدلال
بالنفع مثلا لم يـ سواء قرّر اقترانيا واستثنائيا كما اشرنا في المتن وعبرة
الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره
اقترانيا فيشمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في الاستدلال
بوجود النار على الدخان ونكسه وللإشارة اليه مثلنا بهما ٥٤ قوله
(ان يكون علمه علة) الى آخره فسر العملية المذهنية بالعملية بين العلين مثلا

يلزم الفساد لأن مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لأنها لحصول في الذهن
 بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل على مع أن عليه الحصول
 الكلية ذهنية إذا وجود الكلية إلا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع
 الشامل للوجودين لا بمعنى الإعيان المختصة بالوجود الخارجى والمراد
 بالعلمين التصديقيان لا مطلق العلم الشامل لتصوير أيضا ٥٤ قوله
 (أو مطلقا مساوية) قيد بالمساوى لأن المقول أساسا أو اعم والأعم لا يصح
 الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود
 النار بخلاف العلة الموجبة فإنها اما اخص مطلقا من المقول أو مساوية
 لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم نحتاج الى تقييدها ٥٤
 قوله (ان نوص على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزأ
 من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عليها كما اذا
 كانت الحكاية دليل بعض مقدماته ٥٤ قوله (فمسائل كل فن) الى آخره
 اشار بالقاء الى انه مقترح على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حليلات
 موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى التحلل ايجابا كما يدل عليه
 تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان
 العوارض النهائية التى هي محولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات
 الموضوع او لاجل مساوية المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها
 بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لمرضه الذاتى او لثبوت احدها
 ضروريا واجبا لتمام ذات الموضوع موجودا بالثبوت واما كونها كليات فلانهم
 انما بحثوا عن تلك المسائل ودونها لتكون قوانين يستبسط منها احكام
 جزئية موضوعاتها بضمها الى صفى سهولة الحصول لينظم قياس
 من الشكل ويستخرج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل
 قبلى من الشكل الاول او الثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل
 منتج فلا بد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج
 وكبراء لا تكون الا كلية ٥٤ قوله (ان كانت نظرية) يشير الى انها
 لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كاستنتاج الشكل الاول
 والاستنتاج فى هذا العلم فانهما من المسائل قطعا وليس فى تعريف

موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات اويدييات لان الحقوق اعم
من النظرى واليدى وقولهم لذاته لئى الواسطة فى العروش لائى
الواسطة فى الالبات حتى يقتضى هكون بعضها يدبية ه قوله
(لعمركم الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى فى الحكمة الطبيعية
التي موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى والصورة واما تعريف
الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التي كان موضوعها نوع
موضوع العلم ه قوله (او نظرية يدعن) الى آخره هكذا قالوا الى هنها
بمخاتن قوتان الاول ان ههنا قسما آلتا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل
ولم يسموها باسم الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فضاية الامر أن يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع افليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح
فى كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وقاية الامر أن يكون الحاصل
للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه واذماء المتعلم
اليقين زعمى لافى الواقع فأمل فيه جدا



قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان ه المؤلفه فى علم
المنطق وفن الميزان ه مع ما تشبهها العالم العلامة ه والفاضل الفهامة ه
جامع العلوم الثقيلة ه وناسر الفنون العقلية ه اسماعيل الشهير بكنبوى ه
عليه رحمة من ربه الملك القوى ه فى عصر سلطنة سلطنتنا الاعظم ه
ومولانا المعظم ه مالك رقاب الائم ه ظل الله فى السالم ه الا
وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان ه السلطان الغازى
عبد الحميد ه خان ه خلد الله ايامه دولته مدى الزمان ه ونصره بمجده
فى كل قطر ومكان ه وكان ذلك فى المطبعة العثمانية فى دار السلطنة السنية ه

صاتها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والمباليه • لتسع ليل
 خلون من شهر جمادى الاولى • لسنة عشر وثلاثة بعد الالف
 من هجرة من له العز والنزى فى الآخرة والاولى • الحمد لله على
 التوفيق للإتمام • والصلاة والسلام على رسوله محمد اسعد الأنبياء
 وخير الانام • وعلى اله واصحابه الكرام •

بازيد جامع شرعى درسام
 جيزلندن استانبول السيد
 حافظ محمد اسعد افندى رئيس
 المحققين فى المطبعة العثمانية

باب مشيختهايدن تبيين اولنان بازيد
 جامع شرعى درساملندن اكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

باب مشيختهايدن تبيين اولنان
 آيدىلى قاضى زاده الحاج حافظ
 محمد امين افندى المصحح

جامع شرعى درسام جيزلندن
 استانبول السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

نور عناية امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح



درسعادوت

(مطبعة عثمانية)

١٣١٠

